أثر الإيرادات النفطية في تنمية الاقتصاد العراقي

تغريد داود سلمان داود

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي– مكتب المفتش العام

Afkh2018@gmail.com

الخلاصة

العراق غني بالنفط على نحو استثنائي ولكن اقتصاده يعاني من مواطن ضعف هيكلية حادة، فاحتياطيات العراق النفطية المثبتة، والتي تبلغ نحو ١٤٣ مليار/ ب، هي من بين الاعلى عالميا"، وهو ما يشكل ثالث اكبر احتياطي للنفط التقليدي على مستوى العالم بعد السعودية وايران وتتسم تكاليف استخراج النفط بانها بالغة التدني، وساهمت الزيادة في الانتاج منذ عام ٢٠٠٣ في ارتفاع نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي من ١٣٠٠ دولار في ٢٠٠٤ الى ٦٣٠٠ دولار في عام ٢٠١٣، ان العراق كما هومعلوم بحاجة الى اعادة بناء البنى التحتية واعمار ما دمرته الحروب، وانعاش القطاعات الانتاجية (كالصناعة والزراعة والخدمات) فضلا" عن تقادم كثير من المشاريع الصناعية، والتي تحتاج الى اعادة بناء وتحديث، في الوقت نفسه يعاني الاقتصاد العراقي من فجوة كبيرة بين الايرادات والمصروفات، وعدم كفاية الادخارات لسد الفجوة بين الاستثمارات المطلوبة، ولم يكن امام العراق خيار آخر اذا ما اراد تنمية جميع قطاعاته (الانتاجية والخدمية) سوى اللجوء الى الاستثمارات الاجنبية، لتآمين الحد الادنى من الموارد اللازمة، لاعادة البناء إذ يعد توجيه جزء من الفوائض النفطية للقطاعات (الصناعية، والزراعية، والخدمية) ضرورة ملحة ذات ابعاد استراتيجية واضحة المعالم، وذلك نتيجة لاهمية هذه القطاعات وما يوفره من سلع غالبا" للاستهلاك المحلي، وستظل عوائد تصدير النفط المصدر الاساس في تمويل تنمية قطاعات اقتصاد العراق في المستقبل المنظور بغية خفض الاعتماد على النفط وتزداد يوما" بعد يوم. اذ يعتمد رخاء العراق على قطاع الطاقة فيه، فضلا" عن وجود احتمالات واسعة لتحقيق اكتشافات جديدة، يمكن لهذه الموارد ان تدعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية في العراق، وفي منتصف ٢٠١٢ بلغ انتاجه النفطي (٣) مليون/ب/ي صدر منه (٢،٤) مليون/ ب وفي عام ٢٠١١ بلغت عائدات النفط تقريبا" ٩٥% من دخل الحكومة وكانت تعادل اكثر من ٧٠% من اجمالي الناتج المحلي في العراق ان هذه الارقام مرتفعة حتى بمعايير البلدان الاخرى الغنية بالموارد في الشرق الاوسط، ان تحسن الاستقرار بالعراق، وقاعدة موارده الضخمة، وابرام العقود في (جولات العقود والتراخيص البترولية) مع شركات عالمية لتطوير الحقول الكبرى في البلاد فضلا" عن اللجوء الى الوسائل والسبل للنهوض بواقع القطاع النفطي ليؤدي دوره الفعال لتسيير عملية التنمية الاقتصادية لجميع قطاعاتها وبالنتيجة النهائية من أجل رفاهية الشعب العراقي ليكون على الاقل اكثر من المعدل المتوسط كل هذا يوفر الاساس لزيادة سريعة في انتاج النفط في السنوات المقبلة سوف يحتاج العراق الى التغلب على مجموعة من التحديات المتعلقة بالاستثمار في البنية التحتية والاصلاح المؤسسي والاطار القانوني لقطاع النفط وتعزيز القدرات البشرية وترسيخ الاستقرار السياسي والامني إذ تستأثر الايرادات من الصادرات بنصيب الاسد من الثروة الوطنية .

الكلمات المفتاحية : واقع القطاع النفطي في العراق / جولات العقود والتراخيص البترولية / تطور الايرادت النفطية – العوائد المالية – تذبذبها – أستثمارها للقطاعات الاقتصادية / مستقبل التنمية / الوسائل والسبل للنهوض بواقع القطاع النفطي ودوره في عملية التنمية.

Abstract

Iraq is exceptionally rich in oil but its economy suffers from severe structural weaknesses, Iraq's oil reserves fixed, which amounted to about 143 billion barrel, are among the highest globally, which **co**nstitutes the third-largest reserves of traditional oil in the world after Saudi Arabia and Iran, and oil extraction costs are characterized by being very low, and the increase in production to since 2003, contributed to the rise in per capita GDP from $ 1,300 in 2004 to $ 6,300 in 2013, Iraq as is well known need to rebuild the infrastructure construction and reconstruction of what was destroyed by wars, and revive the productive sectors (such as industry, agriculture and services) as well as the aging of many industrial projects, which need to rebuild and modernize, at the same time the Iraqi economy suffers from a large gap between revenue and expenses, and insufficient savings to bridge the gap between the investment needed, Iraq had no other choice if it wanted to develop all sectors (production and service) but to resort to foreign investment to secure the minimum reconstruction resources needed, as orientating part of the oil surpluses of sectors (industrial, agricultural and service) is deemed an urgent need with the strategic and clearly defined dimensions, as a result of the importance of these sectors and the wealth of goods they often provide for domestic consumption, the oil export revenues will

remain the main source of financing for development in the sectors of Iraq's economy for the foreseeable future in order to reduce dependence on oil and it increase day after day. Iraq's prosperity depends on energy sector as well as having wide possibilities to achieve new discoveries, these resources can support social and economic development in Iraq, and in mid-2012 its oil production reached (3) million barrels were (2.4) million barrels of it have been exported, and in the 2011 oil revenues amounted to almost 95% of government revenue, and was equivalent to more than 70% of gross domestic product in Iraq, these figures are so high even with the standards of other countries of rich resources in the Middle East, the improvement of stability in Iraq, and the base of its massive resources, and conclude contracts through (contracts rounds and petroleum licenses) with international companies to develop major fields in the country, as well as resorting to the ways and means for the advancement of the sector oil for leading its effective role for the conduct of the economic development process of all its sectors and the final result shall be for the welfare of the Iraqi people to be at least more than the average, all this provides the basis for a rapid increase in the production of oil in the coming years, Iraq shall need to overcomes a range of challenges related to the investment in infrastructure, institutional reform, legal framework for the oil sector, the promotion of human capacity and consolidate the political and security stability, and account for a revenue from exports, the lion's share of the national wealth ..

Keyword :- the reality of Oil Sector in Iraq / Round of Contracts and petroleum Licenses/ the development of oil revenues - the financial revenues – their fluctuations – its investment of the economic sectors / the future of development / ways and means for the advancement of the oil sector and its role in the development process .

مشكلة البحث

رغم الاثر الاساس الذي يتركه قطاع النفط في الاقتصاد العراقي، الا ان هذا القطاع ما زال متخلفا"، فضلا" عن الدمار الذي لحق به جراء الحروب والحصار، لكنه لم يحظ بالاهتمام الكافي، فعمليات البحث والتنقيب ما زالت متواضعة جدا" كما وان مستويات الانتاج لم تكن بالمستوى المطلوب، فضلا" عن طاقات البلد التصديرية. فالمشكلة تتضمن كالاتي:

١- هناك أيرادات نفطية الا انها لا تستغل في التنمية.

٢- المشكلة الثانية ان العراق ينتج الآن أكثر من (٥) ملايين /ب/ي بموجب جولة التراخيص ولكن المشكلة هي حجم (التصدير) محدود بـــ (٣) ملايين/ب/ي.

فرضية البحث

لقد انطلقت الباحثة من فرضية مفادها الاتي :

وجود علاقة بين زيادة الانتاج النفطي وزيادة الايرادات المتأتية من تزايد عملية التصدير – ويتضمن البحث عبر عملية الاطلاع عن المعلومات التي يمكن التوصل لها بتأهيل القطاع النفطي بتكنولوجيا متطورة ومتقدمة واستخدام تقنيات حديثة في صناعة النفط والغاز مع كادر متدرب في مواقع العمل او في الخارج وذلك لتنمية قدراتهم لتطبيق أحسن الطرق في المجال النفطي فضلا" عن استغلال امكانيات الطاقة على احسن وجه باعتبارنا كبلد نفطي مما يؤدي هذا الى رفع التنمية الاجتماعية والاقتصادية في العراق.

هدف البحث:

يكمن الهدف في تسليط الضوء على واقع القطاع النفطي العراقي والنهوض به وسبل تطوير مصادره المتاحة للاستفادة من امكاناته الكاملة، فضلا" عن التعرف تعُّد على العجز في تلبية الطلب المحلي من المنتجات النفطية على الطاقة.

فضلا"عن توفير فوائض مالية تعدّ ضرورية لتمويل خطط التنمية الاقتصادية في العراق.

أهمية البحث :

نظرا" لكون الايرادات النفطية في العراق تعُّد غاية في الاهمية كونها تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية.

هيكلية البحث : تتضمن الاتي: **المبحث الاول:** تصور شمولي عن واقع القطاع النفطي في العراق : **اولا**" : نبذة عن النفط العراقي **ثانيا**": الاحتياطي النفطي العراقي **ثالثا**": عمليات تصدير النفط الخام **رابعا**" : تقديرات الانتاج اليومي والسنوي **المبحث الثاني** : القطاع النفطي للمدة من (٢٠٠٣-٢٠١٠) وتظهر في جولات العقود والتراخيص البترولية **اولا**" : نبذة عن اتفاقيات التراخيص او الامتياز **ثانيا**": لماذا عقود جولات التراخيص **ثالثا**": أنواع العقود النفطية وأهم ملامحها **رابعا**": أيجابيات عقود التراخيص ومنافعها **خامسا:** خطط التطوير المرحلية والاستراتيجية لعقود جولة التراخيص **سادسا**": مفاوضات العقود **المبحث الثالث:** علاقة الايرادات النفطية ببعض المؤشرات الاقتصادية التنموية ويتضمن **أولا**": مدخل تطور الايرادات النفطية تأريخيا" **ثانيا**": النفط ومستقبل التنمية الاقتصادية في العراق **ثالثا**": أثر صناعة النفط في اقتصاديات العراق **رابعا**": العوائد المالية النفطية، تذبذبها واستثمارها للقطاعات الاقتصادية واخيرا" **المبحث الرابع: اولا**": نبذة عن القطاع النفطي في العراق **ثانيا**": الوسائل والسبل للنهوض بواقع القطاع النفطي **ثالثا**": الوضع الراهن للظروف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

المقدمة

يشغل العراق المرتبة الثالثة في قائمة مصدري النفط عالميا" ولديه العزم والموارد التي تؤهله لزيادة انتاجه على نحو واسع بعد ابرام العديد من العقود مع الشركات العالمية [١]. وتزداد يوما" بعد يوم أهمية النفط كسلعة استراتيجية للدول المنتجة بشكل عام وللعراق بشكل خاص، إذ برهنت التجارب الدولية أن النفط وسيلة مهمة في بلوغ الرخاء الاقتصادي وأداة مهمة لتحقيق السيادة والوحدة الوطنية لكل أطياف المجتمع العراقي، ولا شك ان النفط هو أداة تساعد العراق على الخروج من حالة الفقر والحرمان وتلاعب الاقدار السياسية بل وتساهم في تحول العراق الى دولة صناعية وزراعية ذات مكانة اقتصادية تتناسب مع المنزلة التاريخية التي يتمتع بها العراق. ان الطاقة هي حجر الزاوية بالفعل في الاقتصاد العراقي، لذا تمثل صادرات النفط ٩٥% من عائدات الحكومة وتساوي اكثر من ٧٠% من اجمالي الناتج المحلي (GDP) في عام ٢٠١١ ٠ وتعتمد اعادة تأهيل العراق بدرجة كبيرة على قطاع النفط وذلك في مدى سرعة زيادة الانتاج والتصدير ومدى كفاءة ادارة العائدات، ويزيد انتاج العراق من النفط الان على (ثلاثة ملايين) ب/ ي وهو ثالث اكبر مصدر للنفط في العالم [٢]، وقد مر العراق بـــ **(اربع)** حروب للأعوام (١٩٨٠و١٩٨٨و١٩٩١و٢٠٠٣) وقد انحدرت مستويات المعيشة على نحو بالغ، لذا انخفض (اجمالي الناتج المحلي) للفرد الى أكثر من الخمس بالقيمة الحقيقية بين عامي (١٩٨٠و٢٠١١) مما جعل هذا أحد المؤشرات الاكثر تدنيا" في الشرق الاوسط، وان العراق ليس اكبر احتياطيات نفطية مؤكدة في العالم ولديه مجال كبير لمزيد من الاستكشافات، يمكن بل ينبغي تنمية هذه الموارد لتدعم اعادة اعمار العراق وتطويره (اجتماعيا" واقتصاديا")، اذ بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في عام ٢٠٠٥ ما يقارب من ١٠٦٣ دولار، اما عوائد تصدير النفط الخام فقد شكلت في العام المذكور ٩٧٠٤% من عوائد الصادرات الاجمالية للبلد[٣]. وفي العام ذاته بلغت مساهمة قطاع الصناعة الاستخراجية في الناتج المحلي الاجمالي ٨١٠٧%، لم يستفد العراق اذن من الثروة التي خلفتها الزيادة الحادة في اسعار النفط في سبعينيات القرن الماضي. وقد ساهمت الزيادة في الانتاج منذ عام ٢٠٠٣ في ارتفاع نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي من (١٣٠٠ دولار في عام ٢٠٠٤) الى (٦٣٠٠ دولار في عام ٢٠١٢ [٤]. فالنفط يعد العامل الحاسم في تشكيل العراق الحديث وحاضره ومستقبله، فمنذ تأسيس الدولة العراقية أسهمت مدفوناته أساهما" رئيسا" في صياغة برامج وخطط التنمية.

المبحث الاول

تصور شمولي عن واقع القطاع النفطي في العراق

اولا" : نبذة عن النفط العراقي :

شركة نفط العراق الشهيرة بتسمية(**IPC**) هي التسمية التي اطلقت على شركة النفط التركية بعد سقوط الدولة العثمانية، قامت الشركة باستخراج النفط لاول مرة في حقل بابا كركر في عام ١٩٢٧حصلت الشركة على موافقات متعددة لاستخراج النفط في المملكة العربية السعودية والكويت ودبي وكانت الشركة تمتلك حقوق استخراج النفط في تللك الحقول حتى عام ١٩٦١في عام ١٩٦١ شرعّ القانون رقم (٨٠) الذي حدد بموجبه عمل الشركات الاجنبية بالحقول التي كانت تعمل بها دون السماح لها باكتشاف حقول جديدة حتى عام ١٩٦٤، اذ أُسّست (منشأة عراقية وطنية) هي شركة النفط الوطنية الهدف منها البحث عن حقول جديدة واستثمارها وطنيا" وفي عام ١٩٧٢ أُمّم مجموعة شركات نفط العراق المحدودة (**IPC**)، وفي عام ١٩٦١ شرُّع العراق بتمرير القانون العام ٨٠ والذي بموجبه صادر العراق (**٩٥%**) من شركة نفط العراق واعلن تشكيل شركة النفط الوطنية العراقية في عام ١٩٦٤، في عام ١٩٦٧ وقع العراق والاتحاد السوفيتي على بروتوكول بين العراق والاتحاد السوفيتي سابقا" يُلزم الاتحاد السوفيتي بأعطاء المساعدات الفنية والمالية للشركة. وفي عام ١٩٦٧ وعام ١٩٦٨ توسّع نطاق عمل الشركة لتشمل مناطق صودرت من شركة نفط العراق. كان يحظر على شركة النفط الوطنية العراقية الدخول في شراكات او منح الامتيازات لشركات النفط الاجنبية على غرار شركة النفط الوطنية الايرانية مثلا" ٠في عام ١٩٧٢ أُمِّم النفط العراقي ٠وفي السنوات الاولى من ادارة شركة النفط الوطنية العراقية للنفط العراقي بصورة منفردة نجحت في رفع الانتاج في العراق من ١،٤ مليون /ب/ي لاكثر من ٣ ملايين /ب/ي في عام ١٩٨٠، لكن لاندلاع الحرب مع ايران في ذلك العام وتضررت بشدة القدرات التصديرية للعراق[٥] .

ثانيا": الاحتياطي النفطي العراقي :

– لقد وصل الاحتياطي الى (١٤١) مليار / ب عام ٢٠١٣

– ونسبة (٨٠%) من نفط العراق ما تزال غير مؤكدة ولذلك يقدر هذا الاحتياطي غير المؤكد بحدود (٣٦٠) م/ب .

– ويمثل احتياط النفط العراقي حوالي (١٠,٧%) من اجمالي الاحتياطي العالمي ٠

– للعراق أكثر احتياطي نفطي في العالم بعد المملكة العربية السعودية وايران.

– ويمتاز النفط العراقي بوجود جميع حقوله في اليابسة، لذلك فتكاليف انتاجه تعد الاقل في العالم اذ تتراوح بين (٠،٩٥ و ١،٩) دولار للبرميل الواحد، مقارنة بكلفة انتاج البرميل في بحر الشمال التي تصل الى عشرة دولارات

– وفي العراق جميع أنواع النفط من (خفيف ومتوسط وثقيل)[٦].

– ويوصف العنصر البشري العامل في قطاع النفط العراقي بأنه من بين أفضل العناصر كفاءة في الشرق الاوسط.

– اما **الاحتياطي النفطي التقليدي للعراق** يقدر بحوالي (١٤٣) مليار ب/١، وهو ما يشكل ثالث اكبر احتياطي للنفط التقليدي على مستوى العالم بعد السعودية وايران. ويتركز ثلاثة أرباع احتياطي النفط في سبعة

حقول عملاقة هي: حقل غرب القرنة وحقل الرميلة، وحقل مجنون، وحقل كركوك، وحقل شرق بغداد، وحقل الزبير، وحقل بن عمر. وتقع جميع هذه الحقول في جنوب البلاد فيما عدا حقلي كركوك وشرق بغداد. غير انه لم تستكشف بعد جميع مصادر النفط في العراق، والتي قد تفوق بكثير التقديرات الحالية، لتتجاوز (٢٠٠) مليار ب/ي[٧]. لا يعكس انتاج النفط العراقي ضخامة احتياطه النفطي ٠ ففي عام ٢٠١٠، بلغت نسبة الاحتياطي الى الانتاج السنوي للعراق (١٧٠) عاما"، اي اكثر من ضعف المتوسط العالمي البالغ (٧٥) عاما" . ووفقا" لمتوسط النسبة العالمية، يفترض ان ينتج العراق اكثر من (٥) مليون ب/ي من النفط الخام ٠ولكن لم يصل العراق ابدا" الى تلك الكمية، وكانت ذروة انتاجه (٣٠٥) مليون ب/ي في عام ١٩٧٩ ولم يتحقق هذا الانتاج منذ ذلك الحين، وفي ٢٠١٠، بلغ معدل الانتاج (٢٠٣) مليون ب/ي، وفي عام ٢٠١١ ارتفع الى (٢٠٧) مليون ب/ي. ان ٨٠% من الانتاج الحالي يُنتج من اربعة حقول فقط وهي : الرميلة، وكركوك، وغرب القرنة، والزبير. ويعد حقلا" الرميلة وكركوك هما الاكثر نضجا" في تحقيق نسب الاحتياطي الى الانتاج والتي وصلت الى حوالي (٤٥) عاما" لحقل الرميلة و (٨٠) عاما" لحقل كركوك، في حين حققت الحقول الاخرى نسب احتياطي الى انتاج اكثر من (١٠٠) عام مع وجود امكانية كبيرة لنمو قدرة الانتاج[٨].

ثالثا" : عمليات تصدير النفط الخام

بدأ العراق بتصدير النفط الخام من حقول كركوك في بداية الثلاثينيات من القرن العشرين، ففي عام ١٩٣٤كانت الكمية المصدرة تقدر بـــ (١٢٤٠٠) ب/ي وتضاعفت الكمية المصدرة ما يقرب من ست مرات اذ بلغت ٧٠٠٠٠ ب/ ي ٠ وبقيت الطاقات التصديرية أسيرة لطاقة الانابيب الناقلة لها حتى بداية الحرب العالمية الثانية وشهدت تراجعا" في كمية الصادرات من النفط الخام. يُنظر الجدول (١) الذي يبين فيه.

(تطور الصادرات العراقية من النفط الخام للمدة من (١٩٨٣ – ٢٠٠٣) الف ب/ ي)

السنوات	كمية الصادرات	نسبة الصادرات الى الانتاج %	السنوات	كمية الصادرات	نسبة الصادرات الى الانتاج %
١٩٨٣	٧٠٢	٩٣،٦٣	١٩٩٨	٦،١٤١٧	٩٩،٦٤
١٩٨٥	٤،١٠٨٥	٢٩،٧٧	١٩٩٩	٩،٢١٠	٣٤،٧٨
١٩٩٠	١٥٦٦	١٢،٧٤	٢٠٠٠	٨،٢٠٣٠	٥٩،٧٢
١٩٩٥	٥،٦٣	٦١،٨	٢٠٠١	٢،١٧١٠	٩٣،٦٥
١٩٩٦	١،٨٨	١١٠٨٩	٢٠٠٢	١٤٩٤٠٦	٢٨،٧٠
١٩٩٧	٦،٧٤٦	٩٤،٥٣	٢٠٠٣	٦،٣٨٨	١٨،٢٨

- ان معظم الكميات المستخرجة من النفط العراقي تخصص للتصدير، هذا فضلا" عن الدور الرئيسي الذي تلعبه عوائد صادرات النفط في الاقتصاد العراقي ففي عام ٢٠٠٥ شكلت عوائد تصدير النفط الخام ٩٧،٤% من عوائد صادرات العراق الاجمالية، فقد ارتفعت عوائد تصدير النفط وبشكل كبير طوال عقد سبعينيات القرن الماضي، بسبب ارتفاع الكميات المصدرة وكذلك ارتفاع اسعار التصدير في السوق العالمية، يُنظر الجدول (٢) ادناه الذي يبين

(صادرات العراق من النقط الخام وعوائد التصدير للمدة من ١٩٧٠ – ٢٠٠٥)[٩]

السنوات	الصادرات(١)	عوائد الصادرات(٢)	السنوات	الصادرات	عوائد الصادرات	السنوات	الصادرات	عوائد الصادرات
١٩٧٠	٤،١	٧،٠	١٩٨٤	٨،٠	٨،٨	١٩٩٨	٤،١	١،٥
١٩٧٢	٤،١	٠،١	١٩٨٦	٣،١	٩،٦	٢٠٠٠	٠،٢	٧،١٩
١٩٧٤	٨،١	٥،١	١٩٨٨	٠،٢	٣،٩	٢٠٠٢	٤،١	٥،١٢
١٩٧٦	٢،٢	٠،٩	١٩٩٠	٥،١	٥،٩	٢٠٠٤	٤،١	٧،١٧

١٩٧٨	٣،٢	٩،١٠	١٩٩٢	٠٦،٠	٤،٠	٢٠٠٥	٤،١	٤،٢٣
١٩٨٠	٤،٢	٠،٢٦	١٩٩٤	٠٦،٠	٤،٠			
١٩٨٢	٨،٠	٩،٩	١٩٩٦	٠٨،٠	٦،٠			

المصدر : PEC AnnualStaticalBulletin 2005 , Tabbies, 13 and 23

وعند مقارنة الصادرات مع عوائد الصادرات للسنوات من ١٩٧٠ الى ٢٠٠٥ ورغم ثبات الكميات المصدرة من النفط وبسبب اختلاف سعر النفط فقد ارتفع سعر البرميل الواحد من ٤,٣ عام ٢٠٠٢ الى ٣٦,٠ عام ٢٠٠٤ ثم الى ٥٠,٦ عام ٢٠٠٥ لم تصل عائدات العراق اذن حتى الاسمية الى مستوى عام ١٩٨٠، رغم ارتفاع سعر النفط عن مستوى عام ١٩٨٠ **تسويق النفط الخام** : حتى وقت قريب، كانت قدرة العراق على تصدير النفط الخام محدودة، إذ تبلغ طاقة التصدير (٢) مليون ب/ ي عبر ميناء البصرة و(٠,٧) مليون ب/ي عبر خط انابيب يمر بالأراضي التركية ويصل الى البحر الابيض المتوسط، أمّا الخط الاستراتيجي الناقل للنفط بين جنوب العراق وشماله والرابط بين منظومات تفريغ النفط الخام شمال" وجنوبا" فمعطل عن العمل في الوقت الراهن بسبب الاضرار الناجمة عن الحرب. وعليه، لا يتمتع العراق اليوم بالمرونة اللازمة لنقل انتاجه من نقطة تصدير الى اخرى٠ولكي يتمكن العراق من تصدير الزيادة المتوقعة في كميات النفط المنتجة، فانه بحاجة الى توسيع البنية التحتية الخاصة بتفريغ النفط الخام ٠ وحتى لا يتم المساس بمنتجات العراق من النفط الخفيف المسوقة حاليا" من(خام كركوك وخام البصرة الخفيف)، ينبغي فصل الخامات ذات الكثافات الثقيلة من النفط الخام مع تزايد انتاجه ٠ يُنظر الجدول (٣) ادناه الذي يبين فيه

(مؤشرات الاداء الرئيسية – الحجوم والطاقة الانتاجية) لا نتاج النفط وطاقته التصديرية للأعوام من(٢٠١٥ – ٢٠٣٠)

مؤشرات الاداء الرئيسية	٢٠١٥	٢٠٢٠	٢٠٢٥	٢٠٢٥
انتاج النفط (مليون ب/ي)	٤٠٥*	٩٠٣	٩٠٣	٩٠٣
طاقة تصدير النفط (مليون ب/ي)	٨٠٤	١٠,٦	١٠,٦	١٠,٦
من الجنوب	٦٠٨	٦٠٨	٦٠٨	٦٠٨
من الشمال	١٠٦	٣٠٨	٣٠٨	٣٠٨٣
الخط الاستراتيجي بين الشمال والجنوب	٠,٩	٣	٣	٣

- ملحوظة : الحد الادنى المنشود بحلول ٢٠١٤

المصدر :**دليل صناعة النفط**، مصدر سابق، ص١٢ ٠

يوضح الجدول أعلاه رؤية عامة بشأن مؤشرات الاداء الرئيسة الخاصة بإنتاج وتصدير النفط التي تحدد أهداف المدة الانتاجية لهذه المرحلة من الاستراتيجية، ويمكن متابعة التقدم في تنفيذ (الاستراتيجية الوطنية المتكاملة للطاقة (٢٠١٣– ٢٠٣٠)، هيئة المستشارين/ رئاسة مجلس الوزراء) بالرجوع لهذه المؤشرات يُنظر الجدول (٤) ادناه.

(اكثر البلدان انتاجا" وتصديرا" على مستوى العالم ومنها العراق حسب الخطط الموضوعة من قبل وزارة النفط العراقية، فان تصدير النفط المخمن عام ٢٠١٣ يبلغ (٢،٩) مليون/ ب/ ي، و (٣،٥) مليون/ ب/ ي عام ٢٠١٤ و(٣،٧٥) مليون/ ب/ ي عام ٢٠١٥)[١٠]

الترتيب على حسب كمية الانتاج والتصدير (٢٠٠٧) **الف / ب/ ي**								
ت	الدولة	الانتاج	التصدير	ت	الدولة	الانتاج	التصدير
١	السعودية*	٢٤٨،١٠	٠٣٨،٨	١٠	فنزويلا*	٦٧٠،٢	٩٦٠،١
٢	روسيا	٨٧٤،٩	٠٥٤،٧	١١	الكويت*	٦١٦،٢	٢٩١،٢
٣	الولايات المتحدة	٤٥٧،٨	---------	١٢	النرويج	٥٦٥،٢	٣٤٠،٢
٤	ايران*	٠٣٤،٤	٣٢٦،٢	١٣	نيجيريا*	٣٥٣،٢	٠٨٢،٢
٥	الصين	٩١٢،٣	---------	١٤	البرازيل	٢٧٧،٢	---------

٦	المكسيك	٥٠٠،٣	٣٨١،١	١٥	الجزائر*	١٧٤،٢	٩٠٧،١
٧	كندا	٤٢٢،٣	٠٥٥،١	١٦	انغولا*	---------	٧١١،١
٨	الامارات العربية المتحدة*	٩٤٨،٢	٥٠٧،٢	١٧	ليبيا*	---------	٥٨٤،١
٩	العراق*	٦٩٧،٢	٠٥٥،٢	١٨	كازاخستان	---------	٢١٣،١

المصدر:،**دليل صناعة النفط**، مصدر سابق، ص١٣ ٠

*: تعني دول تابعة لمنظمة الدول المصدرة للنفط (اوبك)

المبحث الثاني

القطاع النفطي العراقي للمدة من ٢٠٠٣ – ٢٠١٠

من خلال جولات العقود والتراخيص البترولية

اولا" : نبذة عن اتفاقيات التراخيص أو الامتياز: تتفاوض وزارة النفط على عقود النفط عن طريق دائرة العقود والتراخيص البترولية، والتي هي مسؤولة عن تنظيم **(جولات التراخيص)** التنافسية، وتسويق النفط العراقي شركة تسويق النفط الحكومية **(سومو)**، والتي تعدها الحكومة الفيدرالية الهيئة الوحيدة المخولة بتنظيم بيع وتصدير النفط العراقي، هذه التراخيص تمنح شركة النفط حقوقا" حصرية في التنقيب والانتاج والبيع والتصدير لمدة محدودة وتتنافس الشركات على تقديم عروضها وغالبا" ما تكون مشفوعة بعلاوات للحصول على مثل هذا الامتياز. وهذا النمط من الاتفاقيات شائع في العالم وتستخدمه دول مثل الكويت والسودان وانجولا. ومن أهم ميزاتها وعيوبها كالاتي :

١- **الميزات :** تعدُّ هذه العقود اكثرها بساطة وخصوصا" اذا استخدم نظام المناقصة العامة لوضع الشروط الاساسية. وهي لا تتطلب الكثير من الخبرة والدعم المهني، ويمكن فرض الضريبة على ارباح الشركات مما يمثل دخل اضافي.

٢- **العيوب:** السلبية الرئيسة هي نقص المعرفة حول امكانية منطقة الامتياز بسبب عدم انجاز الدراسات الزلزالية بشكل كامل، وبالنتيجة فأن نظام المناقصة يتحول الى مجرد مزاد علني.

ثانيا" : لماذا عقود جولات التراخيص :

١- رسم استراتيجية شاملة تحتوي كل مفاصل العمليات النفطية ابتداءٍ من رسم خارطة جيولوجية حديثة للحقول كافة مرورا" بالاستكشافات والحفر والاستخراج والنقل والتسويق والاستثمار والتوظيف والتدريب واستخدام التكنولوجيا الحديثة في الصناعة النفطية .

٢- تحقيق عوائد مالية متنامية لأغراض التنمية (تعظيم العوائد).

٣- أيجاد مداخل جديدة لاستثمار الغاز المصاحب وتصفيته والاستفادة منه في تلبية حاجة البلاد للوقود النظيف وتصدير الفائض منه.

٤- عدم تناسب الانتاج الحالي مع الاحتياطي المؤكد والمثبت وفق المعايير الدولية وبما يحقق المساهمة العادلة للعراق في سوق النفط العالمية.

٥- الانفتاح على الشركات النفطية العالمية وتعزيز العلاقات التقنية والادارية والبحثية وبما يعزز نقل الخبرات والمهارات والتقنيات الحديثة.

٦- تحقيق التوازن والاستقرار في السوق العالمية للنفط بما ينعكس على ضمان تحقيق التنمية المستدامة في العراق.

٧- تنشيط وحفز سوق العمل وخلق وظائف جديدة سواء في الانشطة النفطية أو الانشطة الاخرى المرتبطة[١١] بها، لا سيّما إن العقود اشترطت نسبة توظيف وأشغال للعراقيين لا تقل عن (٨٥%) تتطور تدريجيا" الى التعريق الكامل[١٢].

ثالثا" : أنواع العقود النفطية واهم ملامحها :

١- عقود الامتياز : Licenses Concessions

أ- للشركة صاحبة الامتياز حق الامتلاك واستكشاف وتطوير الثروات الهيدروكربونية في منطقة محددة.

ب- أنهاء عقود طويلة الامد ربما تصل الى مئة سنة.

ت- تدفع بموجبها الشركة صاحبة الامتياز ضريبة دخل وضريبة ملكية Royalty

ث- تتحمل الشركة صاحبة الامتياز كافة النفقات والمخاطر الناجمة عن فشل الانتاج.

ج- تؤول ملكية الموجودات بعد انتهاء مدة الامتياز الى الدولة المضيفة.

٢- عقود المشاركة في الانتاج : Production Sharing Contracts.

أ- أنهاء عقود مشاركة في الانتاج لمدة محددة تصل الى (٢٠) سنة قابلة للتمديد.

ب- جميع المعدات والمنشأة التي يتم تنصيبها في منطقة العقد تكون مملوكة للدولة المضيفة.

ت- تتحمل الشركة العالمية ضريبة دخل على صافي الارباح وهناك ضريبة ملكية Royalty من أجمالي العائدات

ث- تبقى الدولة المضيفة هي المالك للثروة الهيدروكربونية ولها حق السيطرة عليها.

ج- تتحمل الشركة العالمية النفقات كافة الاستثمارية والتشغيلية في مرحلة العقد وكذلك مخاطر فشل الانتاج.

ح- تُخصص نسبة من الانتاج لاسترجاع الكلف النفطية.

خ- يُقسّم الانتاج على وفق نسب معينة يُتفق عليها مسبقا" بعد استقطاع ضريبة الملكية وضريبة الدخل والكلف النفطية.

د- تدار العمليات النفطية من قبل لجنة مشتركة وبرئاسة الشركة المقاولة[١٣].

ذ- أول من أستخدم أتفاق المشاركة بالإنتاج هي اندونيسيا عام ١٩٦٦.

الميزات : تتحمل الشركات النفطية المخاطر العملياتية والمالية كافة ، اذا أُخلَّ بشروط برنامج العمل في التنقيب أو الاستثمار يمكن للحكومة (اذا كانت صيغة الاتفاق معدة بشكل جيد) ان تلغي أو تنهي الصفقة وتتعاقد مع شركة أخرى، والميزة الاخرى أن الحكومة تستلم الارباح المحتملة دون المشاركة في رأس المال الا اذا رغبت بالمشاركة الصفقة وتتعاقد مع شركة أخرى، والميزة الاخرىا إن الحكومة تستلم الارباح المحتملة دون المشاركة في رأس المال الا اذا رغبت بالمشاركة.

المساوىء من زاوية الحكومة : تحتاج الى مفاوض ذي خبرة عالية من النواحي الفنية والقانونية والمالية والتجارية، وغالبا" ما تكون الحكومة أقل خبرة من شركات النفط من الناحية الفنية والتجارية[١٤].

٣- عقود الخدمة : Service Contracts

أ- أنها عقود محددة بمدة معينة قد تصل الى (٢٠) سنة قابلة للتمديد.

ب- الحكومة تحتفظ بملكيتها للثروات الهيدروكاربونية والسيطرة على العمليات النفطية.

الشركة المقاولة تكون مسؤولة عن توفير الخدمات والتقنيات اللازمة كلفة للتطوير مقابل أجور نقدية ولا تمتلك الشركة المقاولة أية حصص في الثروة الهيدروكاربونية.

ت- لا توجد ضريبة ملكية ROYALTY وتكون أرباح الشركة المتحققة خاضعة لضريبة دخل.

ث- تحدد نسبة من الواردات لاسترداد الكلف النفطية.

ج- تدار العمليات النفطية من قبل لجنة مشتركة برئاسة مالك الثروة (الحكومة).

٤- **عقود الشراء المسترجع** : Buy – back Contracts

أ- وهي عقود أستثمار تُسترجَع فيها أسترجاع رؤوس الاموال للشركات المستثمرة مع هامش ربح بسيط في مدة محددة.

ب- تكون الدولة مالكة للمنطقة ومسؤولة عن إدارة العمليات النفطية بالكامل.

ت- قلة الشركات العالمية الراغبة في الاستثمار في هذا النوع من العقود[١٥].

رابعا : أيجابيات ومنافع عقود التراخيص :

إنَّ تجربة أكثر من عامين لبدء انطلاق جولات التراخيص وعن طريق المتابعة ومراقبة عمليات التطوير أُشِّرت جملة من المنافع والايجابيات التي رافقت وتمخضت عنها أهمها الاتي

١- أشراف الوزارة وتأثيرها الايجابي في أدارة الثروة النفطية والسيطرة الكاملة عليها وتوجيهها للمقاولين بتركيز جهودهم في المشاريع الاستثمارية والتي نصيبها هو الاكثر من النفقات.

٢- تحديث الصناعة النفطية العراقية المتهالكة بتكنولوجيا حديثة وخبرات تتكفل بنقلها الشركات العالمية وقد لوحظ في الاونة الاخيرة وجود تحسن ملحوظ في أداء الملاكات العراقية العاملة بشكل مباشر مع مشغلي الحقول وتحسن جودة الاداء.

٣- وفرت فرصة لامكانية تحديث الشركات الوطنية والمحلية واقتنائها لخبرات وتكنولوجيا متطورة تؤهلها للتنافس مع الشركات العالمية من جهة ودخولها في شراكات وتفاهمات مع شركات عالمية من جهة أخرى وهو ما حصل فعلا" مع شركتي (الحفر العراقية والمشاريع النفطية) وهناك محاولات حثيثة في شركة الاستكشافات النفطية ايضا".

٤- تعظيم العائدات النفطية بزيادة معدلات الانتاج.

٥- المساهمة في بناء البنية التحتية وتوفير الخدمات ورفع مستوى المعيشة.

٦- وفرة عشرات الاف من فرص العمل وبالتالي ساهمت في تقليل معدلات البطالة.

٧- تحفيز القطاعات الاقتصادية.

٨- استغلال حقول الغاز المكتشفة الاخرى على النمو والتطوير بشكل ينسجم مع التطور الهائل الذي ستشهده الصناعة النفطية، وغير المطور مما سيسهم في زيادة انتاج الغاز الطبيعي والحر فضلا" عن استغلال الغاز المصاحب.

٩- تحسن أداء التشكيلات المالية والمحاسبة والتدقيقية في الوزارة وذلك بأطلاعها على احدث الطرق والاساليب في محاسبة النفط ومشاركتها في برامج متطورة وحديثة وضرورة تتويج هذا النشاط بانجاز خارطة الاجراءات المحاسبية والمالية وبالتنسيق مع الجهات الرقابية.

١٠-تطور اداء الجهات التعاقدية وذلك بأكتسابها مهارات وخبرات جديدة.

خامسا" : خطط التطوير المرحلية والاستراتيجية لعقود جولة التراخيص :

١- في عقود جولة التراخيص الاولى تلتزم الشركة المقاولة مدة ستة أشهر من دخول العقد حيز التنفيذ بوضع خطة لاعادة تأهيل الحقل وفقا" لبنود عقد الخدمة الفني (TSC) ولا يمكن لها تنفيذ اية اعمال تطوير اساسية ما لم تُصادق الشركة الاستخراجية المستفيدة على خطة التأهيل المقترحة.

٢- تتضمن المرحلة الاولى للتطوير والتي تبدأ من تاريخ تفعيل العقد وتُنفذ في ثلاث سنوات تحقيق زيادة في معدلات الانتاج بحدود (١٠%) من الانتاج الاولي للحقل في حين تتضمن خطة التطوير الاولية في عقود التراخيص الثانية الوصول الى عتبة الانتاج المبكر كالتزام حد ادنى.

٣- تتضمن خطط التطوير برامج لنقل الخبرة والتكنولوجيا الحديثة وفق افضل الممارسات العالمية في الصناعة النفطية عن طريق استخدام تقنيات متطورة في صناعة النفط والغاز وتدريب ملاكات الشركات النفطية الوطنية في مواقع العمل او في الخارج الا ان هذه البرامج تتم ببطء وبشكل محدود وان عدم وجود خطط واضحة في بداية الامر ادى الى تدوير معظم مبالغ التدريب والتطوير غير المستردة الى السنوات اللاحقة[١٦].

٤- ان عقد الخدمة الفني (TSC)يتضمن الاتي :

أ – برامج وخطط مباشرة لمنح انخفاض الانتاجية وتحسين معدلات الانتاج.

ب– برامج تقيمية اضافية للابار الانتاجية وللمكامن المكتشفة غير المطورة ضمن منطقة العقد.

ت– حفر أبار استكشافية في اعماق بعيدة للمكامن غير المكتشفة ضمن منطقة العقد.

ث– القيام بعمليات المسح الزلزالي ثلاثي الابعاد لمنطقة العقد.

ح– القيام بالفعاليات كافة للوصول الى انتاج الذروة متضمنا" عمليات حفر أبار انتاجية وابار حقن ماء واستصلاح ابار واستخدام تقنيات الرفع بالغاز وكافة العمليات الهندسية وبناء منشأت سطحية وتأهيل البنى التحتية التي تؤدي الى انجاز خطة اعادة التطوير.

٥- ان الزام الشركة المقاولة بتقديم خطة اعادة التأهيل في ستة أشهر من تاريخ تفعيل العقد ترتب عليه تقديم الشركات المقاولة خطط مبنية على دراسات مكمنية وجيولوجية بسيطة مع ذلك فأن معظم هذه الخطط كانت جيدة بحسب تقييم الشركات الاستخراجية والوزارة[١٧].

٦- لم تتضمن خطط التطوير الاولية في الجولة الاولى برامج لاستغلال الغاز المصاحب الا انه تم تدارك ذلك في الجولة الثانية بحيث لا يسمح للشركات المقاولة بحرق الغاز المصاحب الا لمدة محدودة يتفق عليها وذلك بنصب وحدات معالجة وكذلك طُلب من الشركات بناء خزانات ومد انابيب لاستيعاب الزيادات المتوقعة في الانتاج. جدول (٥) يوضح

(الانتاج الاولي والمستهدف والزيادة في الانتاج التي تحققت لغاية نهاية ٢٠١١)

الحقل	أئتلاف الشركات	تاريخ تفعيل العقد	الانتاج الاولي Kbbl	انتاج الذروة Kbbl	الزيادة في الانتاج التراكمي المتحقق Kbbl
الزبير	ENi، OcidentalKogas	٢٠١٠/٢/١٨	٧٧٨ .١٨٢	١٢٠٠	٢٩١٢١
الرميلة	Bp ،CNPC	٢٠٠٩/١٢/١٧	١٠٦٦	٢٨٥٠	٥١٢.٥
غرب القرنة/١	EXXON . SHELL MOBIL	٢٠١٠/٣/١	٢٤٣.٦١٦	٢٣٢٥	٢٤٥٧٠
ميسان	CNOOCLTPAO	٢٠١٠/١٢/٢٠	٨٨	٤٥٠	٥٩٨٦

جولات العقود والتراخيص البترولية، **الواقع والتحديات**، تقرير الشفافية السادس، أيلول ٢٠١٢، مصدر سابق، ص٤٩.

يُنظر الجدول (٦) ادناه يوضح.

(الانتاج التراكمي في مدة العقد والنفقات الرأسمالية والتشغيلية وارباح المقاول والكلفة التخمينية لانتاج / ب نفط (المتوقعة)

لحقول جولة التراخيص الاولى)

الحقل	الانتاج التراكمي	الزيادة التراكمية	الكلفة التخمينية	أجور الخدمة $ /Bbl	أرباح الشركات	أرباح الشريك الحكومي	ضريبة الدخل المتوقعة	الكلفة التخمينية

	1000 bbl	المخططة 1000 bbl	M $		المقاولة المتوقعة M $	M $	M $	لانتاج البرميل IBBl$
الزبير	٦١٥٩	٥٢٨٣	٢٥٠٠٠	٢	٥١٥٠.٩	٢٦٤١	٢٧٧٣.٥	٥.٠٣٤
الرميلة	١٥٠٠٠	٩٨٦٩	٥١٠٠٠	٢	٩٦٢٢.٢	٤٩٣٤.٥	٥١٨١.٢٢٥	٤.٣٧٥
غرب القرنة/١	١٢٠٠٠	١٠٨٢٧.٢٥	٥٤٠٠٠	١.٩	١٠٠٢٦.٨٨	٥١٤٢.٨	٥٣٩٩.٩	٥.٤٢٦

المصدر: تقرير الشفافية السادس أيلول ٢٠١٢، جولات العقود والتراخيص البترولية، **الواقع والتحديات**، مكتب المفتش العام، ص٥١

سادسا" : مفاوضات العقود :

بعد حرب نيسان عام ٢٠٠٣ أستعيدت معدلات انتاج النفط وبسرعة الى نحو مليوني / ب/ ي ولكن تدهور الوضع الامني حال دون توسع كبير في عملية الانتاج. لقد كان صناع القرار في العراق منذ عام ٢٠٠٥ او ما قبل على يقين انه من اجل توسيع عملية الانتاج لا بد من دعوة شركات النفط العالمية الى العراق. وفي عام ٢٠٠٦ اجريت العديد من المفاوضات الثنائية مع شركات النفط (ك شل واكسون موبيل وبي بي). كانت جولة التراخيص الاولى في عام ٢٠٠٨ لتطوير (٨) ثمانية حقول نفطية يقدر فيها المخزون الاحتياطي الثابت باكثر من (٤٠) مليار / ب، والتي تمثل ثلث احتياط النفط العراقي المثبت، اصبحت هذه الحقول متاحة امام شركات النفط العالمية التي لم يكن لها نشاط كبير في عمليات التنقيب في العراق منذ التأميم في عام ١٩٧٤ فقد شاركت ٢٢ شركة في ١٥ مناقصة. وفي النهاية مُنحَ حقل واحد للتعاقد في المناقصات وهو حقل الرميلة فضلا" عن منح حقليين اخريين عن طرق المفاوضات الثنائية وهما حقل ميسان وحقل غرب القرنة مرحلة / ١. فضلا" عن ذلك فهناك امكانية فتح باب المناقصات الى حقل كركوك في بداية عام ٢٠٠٨ تم دعوة شركات للمشاركة في المرحلة التأهيلية للمناقصات، يعد الكثير من خبراء شفافية الموارد أن المناقصات تعد أفضل طريقة للتعامل مع خطر الفساد وعدم تماثل المعلومات بين الحكومات والشركات في مرحلة الانتاج الاولي. لقد اعلنت الحكومة العراقية في ١٨ شباط ٢٠٠٨، ان ٣٥ شركة عالمية من أصل ١٤٠ شركة التي قدمت وثائق التأهيل ومن ضمنها معظم الشركات العملاقة قد اجتازت مرحلة التأهيل المسبق، إذ جرى تقييمهم اعتمادا" **لخمسة معايير** : من الناحية (**الفنية، والمالية، والقانونية، والتدريب، والصحة والسلامة، والبيئية**[١٨]. اتخذت وزارة النفط ما بين شباط ٢٠٠٨ ونيسان ٢٠٠٩ عددا" من التدابير التحضيرية المعتمدة في المناقصات، (كنشر البيانات الجيولوجية) وغيرها حتى تستطيع الشركات الاطلاع عليها واستعراضها[١٩]، اقامة حملة ترويجية لتقديم فرص مناقصة في لندن) و (اقامة ورشة عمل لشرح عملية المناقصة) وقد نشرت الحكومة ايضا" نموذج عقود نفط وغاز ورحبت بملاحظات الشركات واستوعبت هذه الملاحظات في عملية التنقيح في أيار ٢٠٠٩ في صيغة العقود النموذجية ، ويتعين أيضا" على الشركات الراغبة في المشاركة في المناقصات تقديم سند مالي (دفع تأمينات أولية) ودفع (رسوم المشاركة)[٢٠].

اما معايير التقييم : هناك معياريين أساسيين سيطبقان على جميع العروض المقدمة وكالاتي :

أولا": كمية الانتاج المقدمة من قبل الشركات لاي حقل حيث أنه كلما ارتفع الانتاج كلما كان افضل. فهناك حدا" ادنى للانتاج المستهدف مستعدة لقبوله لكل حقل معتمدة على الاحتياطي النفطي ومعدلات الانتاج التأريخي، وتباين هذا الحد ما بين ٢٧٥ مليون/ نفط/ ب/ ي في حقل الرميلة و ٤٥٠ ألف/ب نفط/ ي في حقل ميسان، ان مدة الانتاج في الحقول الثلاثة الممنوحة للتعاقد قد حددت بمدة (٧) سنوات لكل حقل. **ثانيا"**: كان رسم الخدمة الذي سيقبل به لكل برميل يُنتج، فكلما انخفض الرسم كان للشركات حظوظ اوفر في

الحصول على عقود[٢١]. وبما يتعلق بهذا المعيار كان هناك تباينات واسعة بين رسم الخدمة للحد الاقصى الذي وضعته الحكومة والعروض المقدمة من قبل الشركات. ففي حقل الرميلة تقدمت (بي بي (Bp بأقل عرض ٣,٩٩ دولار للبرميل ولكن هذا العرض ما زال ضعفي الحد الاقصى الموضوع من قبل الحكومة الا وهو (٢) دولار للبرميل. اما في حقول اخرى فالفرق كان اوسع فعلى سبيل المثال في حقل ميسان وافقت الشركات الذي تقوده شركة الصين الوطنية للنفط البحري (CNOOC) على رسم قدره ٢,٣٠ دولار ضمن المفاوضات الثنائية بالرغم من أنها قدمت عرضا" برسم قدره [٢٢] ٢١,٤٠ دولار. وكانت النتيجة لقد تم عملية منح واحد في المناقصات وكانت من نصيب (بي بي Bp) لحقل الرميلة، لكن المفاوضات الثنائية استمرت حتى اعلان الاتفاق في تشرين الثاني ٢٠٠٩ وقد وُقّع العقد في كانون الثاني ٢٠١٠، ان حقول النفط الاخرى المعروضة وهي **(كركوك، والزبير، وميسان، وغرب القرنة/مرحلة/١[٢٣] وباي حسن، وحقول الغاز عكاس والمنصورية)** والتي كانت من ضمن جولة التراخيص الاولى، من المقرر ان تعرض مرة اخرى في الجولة الثالثة في ايلول ٢٠١٠، اذ منح العراق العديد من العقود في جولة التراخيص ومنها كالاتي :

<u>أولا"</u> : جولات التراخيص للسنوات (٢٠٠٩ و ٢٠١٠ و ٢٠١٢) وكالاتي :

١- **<u>جولة التراخيص الاولى ٢٠٠٩</u>:** أعلنت دائرة العقود والتراخيص البترولية في وزارة النفط في تموز/٢٠٠٩ تقديم (خمسة) عطاءات من قبل (أحد عشرة) شركة فضلا" عن (عرضين معدلين) كل من (أكسون موبيل وأئتلاف تقوده CNPC). اذ تقدمت جميع هذه العطاءات برسم أجور أعلى من الحد الاقصى لرسم الاجور الذي وضعته وزارة النفط والبالغ (١,٩٠) دولار للبرميل. اقترح أئتلاف تقوده شركة أكسون موبيل رسم أجور قدره (٤) دولارات للبرميل، ثم عدلته ليصبح بعد ذلك (٣،٧٠) دولار كجزء من العطاء الاضافي الذي تقدمت به. وكان للائتلاف. فرصة مطابقة الحد الاقصى لرسوم الاجور، وعلى الرغم من ذلك فقد رفُض العطاء.

٢- **<u>جولة التراخيص الثانية ٢٠٠٩ :</u>**

عقدت الجولة الثانية من المناقصات في ١١-١٢ كانون الاول ٢٠٠٩ وكانت شروط وسير العملية مشابهة للجولة الاولى. التي شهدت عودة الشركات الاجنبية الى العراق للمرة الاولى منذ تأميم الصناعة في السبعينيات، وكانت عشرة حقول فقط رئيسة قدمت العطاءات في الجولة الثانية، والتي نتج عنها عروض لسبعة من تلك الحقول، وكانت الحقول التي تلقت عطاءات ناجحة هي (الحلفاوية، ومجنون، والكيارة، وبدرة، والغراف، والنجمة، وغرب القرنة /٢). وكانت الحقول الثلاثة التي لم تتلقَ عطاءات هي (شرق بغداد، والحقول الشرقية، والفرات الاوسط[٢٤]. اما من ناحية المدة : كانت المدة السابقة لاتمام عملية المزاد أسرع في الجولة الثانية من الاولى لانه قد تم الانتهاء من الاعمال التمهيدية. فكانت أقل من أربعة أشهر من تاريخ ٢٥ آب، عندما افتتح المعرض المتنقل في اسطنبول لتسويق الجولة الى صناعة النفط الدولية، حتى تقديم العطاءات في ١٢ كانون الاول ٢٠٠٩. ان مجموع ٤٠ شركة قد تأهلت لتقديم العطاءات في هذه الجولة وذلك بعد تقديمهم بيانات تثبت تلبيتهم معايير وزارة النفط العراقية من الناحية (الفنية والمالية والقانونية والتدريب والصحة والبيئة والكفاءة)[٢٥] اتبعت الجولة الثانية الاجراءات المتبعة نفسها في الجولة الاولى مع بعض التغييرات.

٣- **<u>جولة التراخيص الثالثة ٢٠١٠</u>:** بعد اطلاق العراق للجولات الاولى والثانية، أجرى العراق الجولة الثانية في ٢٠ تشرين الاول ٢٠١٠ لثلاثة حقول غاز: حقل عكاس ويحتوي على ما يقرب ١٥٨ مليار متر مكعب من

الغاز الطبيعي، وحقل المنصورية ويحتوي على ما يقرب ١٣٠ مليار متر مكعب وحقل السيبة ويحتوي على ما يقرب ٣١ مليار متر مكعب.

٤- جولة التراخيص الرابعة ٢٠١٢ : من المقرر أن تجري هذه الجولة بين ٧-٨ آذار ٢٠١٢، وستشمل المناطق التي لم تُستكشف بعد وكذلك النفط المكتشف في الجولة الجديدة سيساعد العراق على المحافظة وعلى زيادة احتياطها لتعويض النضوب المتوقع وبالتالي تعزيز قضيتها في اقناع أوبك لتعيين حصص تصديرية لبغداد. فضلا" عن الجولات التراخيص الثلاث السابقة، فأن الجولة الرابعة من المقرر أن تساهم في زيادة قدرة العراق الانتاجية من ٢-٥ مليون/ ب/ي في ٢٠١١ الى ١٢ مليون/ب/ي بحلول عام ٢٠١٧، ان هذه الجولة هي أول جولة تقدم فيها عروضا" للاستكشافات مقارنة مع الجولات الثلاث السابقة والتي قدمت فيها عروضا" فنية، يسعى العراق لاستخدام جولة التراخيص الرابعة لاستكشاف المزيد من حقول النفط ولتطوير البنية التحتية للبلاد وذلك وفقا" لوزارة النفط وتكثيف عمليات الحفر وتشكيل لجان استكشافية[٢٦].

المبحث الثالث

علاقة الايرادات النفطية ببعض المؤشرات الاقتصادية التنموية

اولا": مدخل تطور الايرادات النفطية تأريخيا":

قبل الدخول في موضوع تطور ونشوء الايرادات النفطية في العراق، لابد التعرف لبعض المصطلحات المهمة التي لها علاقة بموضوع بحثنا عن الايرادات النفطية وهي الاتي: **الناتج المحلي الاجمالي:** هو القيمة الاجمالية لجميع البضائع والخدمات التي ينتجها اقتصاد بلدٍ ما **متوسط دخل الفرد:** هو حاصل قسمة الدخل الاجمالي على عدد السكان **الدخل الصافي:** هو الدخل المتبقي بعد خصم الضرائب والحسومات والعلاوات من الدخل الاجمالي منذ اكتشاف البترول عام ١٩٢٧ وحتى بدء تصديره عام ١٩٣١، لم يكن له عوائد تذكر، فيما عدا بعض المبالغ الضئيلة التي كانت الشركات تدفعها كإيجار للأرض مقابل الاعفاء من الضرائب والرسوم. ومنذ تصدير البترول عام ١٩٣١ وحتى عام ١٩٤٩، لم تزد عوائد الحكومة من النفط في آية سنة عن (ثلاثة) ملايين دينار، باستثناء سنة ١٩٤٩ التي بلغت جملة العوائد (٣٩١١٩) مليون دينار، ويعود انخفاض عوائد البترول في هذه المدة الى تلكؤ الشركات في انتاج وتصدير البترول بالقدر الذي يتناسب والطاقة الانتاجية للإبار بالرغم من غزارة الثروة النفطية في العراق، فالشركات الاجنبية لم تعمل على تنمية الانتاج ٠ ان القفزة الهائلة لإيرادات النفط الخام العراقي المصدر عام ١٩٧٤، وان من نتائج التأميم والاستثمار الوطني المباشر للنفط هو زيادة ايرادات النفط بصورة ملموسة وبالتالي زيادة (الناتج القومي والدخل القومي والفردي)، فالنفط كما هو معروف يساهم في تكوين (الناتج الاجمالي القومي) من مجموع عناصر الناتج الاجمالي، وقد ازداد الدخل القومي العراقي بفضل السياسة النفطية السليمة من (٦٣١) مليون دينار عام ١٩٦٤ الى اكثر من (٢٠٠٠٠) مليون دينار عام ١٩٧٤، وبالتالي ازداد معدل (دخل الفرد العراقي) من (٨٢) دينار للعام المذكور الى (٢٥١) دينار في عام ١٩٧٤، وقد وحقق العراق بعض النجاح في السبعينيات اذ قارب انتاج النفط الهدف الاستراتيجي في ذلك الوقت وهو خلق طاقة انتاجية قدرها (٥،٥) مليون/ب/ي بحلول عامي (١٩٨٣) ولكن هذا الهدف لم يتحقق بسبب الحرب العراقية الايرانية وكانت هناك خطة لاحقة لزيادة الانتاج الى (٦) مليون /ب/ي بحلول منتصف التسعينيات ولم يتحقق بسبب حرب الخليج عام (١٩٩١) وتمتد الطموحات الوطنية الان ابعد من المستويات وكانت متوقعة في خطط سابقة وذلك استنادا"

الى توافر التقنيات الجديدة والرغبة في الاستعانة بالخبرات الدولية. يُنظر الجدولين ادناه (٧ و٨) يبين فيه **مقارنة**.

(نصيب الفرد من اجمالي استهلاك الطاقة في العراق والامارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية للاعوام ١٩٩٩/٢٠٠٤/ ب مكافئ نفط سنويا")

ت	البلد	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤
١	**العراق**	٠،٨	٠،٨	٨،٧	٧،٧	٦،٧	٧،٧
٢	**الامارات**	٠،٨٢	١،٧٧	١،٧٥	٢،٧١	١،٧٠	١،٦٨
٣	**السعودية**	٣،٣١	١،٣٢	٥،٣١	١،٣١	٨،٣٠	٤،٣١

المصدر: التقرير الاحصائي السنوي ٢٠٠٥ لمنظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول، جدول٢٥، ٢٠٠٦

جدول (٨) يبين فيه **مقارنة (نصيب الفرد من استهلاك النفط في العراق والامارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية للأعوام ١٩٩٩/٢٠٠٤/ ب مكافئ نفط سنويا")**

ت	البلد	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١*	٢٠٠٢*	٢٠٠٣*	٢٠٠٤*
١	**العراق**	٨،٥	٩،٥	٨،٥	٧،٥	٢،٦	٣،٦
٢	**الامارات**	٨،٣٥	٢،٣٣	٢،٣١	٤،٢٩	٧،٢٦	٣،٢٦
٣	**السعودية**	٩،١٩	٨،٢٠	٤،٢٠	٣،٢٠	١،٢٠	٨،٢٠

المصدر: **التقرير الاحصائي السنوي ٢٠٠٥ لمنظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول**، جدول٢٥، ٢٠٠٦

- وقد نمت الايرادات النفطية من (٣٩،٤٥٤) مليار دينار عام ٢٠٠٥، وتطورت الى (٦٦،٨٢٠) مليار دينار عام ٢٠١٠ (اي بمعدل نمو سنوي مركب يعادل ٩،٢% للفترة نفسها[٢٧]. وانعكس ذلك جليا" قيمة الناتج المحلي الاجمالي الذي بلغ (٧٣،٩١١) مليار دينار عام ٢٠٠٥ وارتفع الى (١٧٣،٠٠٠) مليار مليار دينارعام ٢٠١٠، ومما يجب ذكره ان هيكل الناتج المحلي الاجمالي. ما زال يعاني من ضعف مساهمة القطاع الصناعي والزراعي والمصرفي ٠٠٠٠ الخ، ومع زيادة الناتج المحلي المذكور ارتفع الانفاق العام من (٣٠،٨٣) مليار دينار عام ٢٠٠٥ الى (٦٤،٣٥) مليار دينار عام ٢٠١٠ (اي بمعدل نمو سنوي مركب يعادل ١٣% للفترة نفسها)، وكانت نسبة الانفاق التشغيلي ٧٠% من الموازنة الاتحادية وهو اكبر من الانفاق الاستثماري والذي يمثل ٣٠% باحسن الاحوال، ومن الصور الاخرى لعيوب سياسة الانفاق والتي تسهم في نشؤ الاقتصاد العراقي ان ارتفعت تعويضات الموظفين من (٦،٤٢٠) مليار دينار عام ٢٠٠٥ الى (٢٦،٦٩٦) مليار دينار عام ٢٠١٠ (اي بمعدل نمو سنوي مركب يعادل (٢٦،٨%) للمدة نفسها ٠٠ يُنظر الجدول (٩) يوضح فيه..

(تطور الايرادات النفطية وقيمة الناتج المحلي الاجمالي ٢٠٠٤ – ٢٠١٠)

السنة	الايرادت النفطية (مليار دينار)	الناتج المحلي الاجمالي (بالاسعار الجارية (مليار دينار)	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (الف دينار)
٢٠٠٤	١٠،٦٢٥،٣٢	٢٣،٤٩٩،٥٤	٥١،٩٦١،١
٢٠٠٥	٩٥،٤٥٣،٣٩	٠٨،٩١١،٧٣	٦٨،٦٢٩،٢
٢٠٠٦	٠٤،٩٠٨،٤٦	١٦،٠٦٧،٩٦	٢٣،٢٧٤،٣
٢٠٠٧	٩٩،١٥٤،٥٣	٢٣،٩٦١،١١١	٩٩،٧٥٤،٣

٢٠٠٨	٣٤،٥٦٢،٧٧	٥٨،٤٣٣،١٥٨	٢٦،١٣٥،٥
٢٠٠٩	٠٢،٧١٩،٥١	١٠،١٥٩،١٤٠	٦٩،٤٢٣،٤
٢٠١٠	٦٧،٨١٩،٦٦	٣٣،٤٦،١٧٣	١٠،٣٠١،٥

السباهي، مضر منعم و أشراف الخبير النفطي العكيلي، د٠ ثامر حميد، **دليل صناعة النفط واثرها الاقتصادي في العراق**، المعهد العراقي للاصلاح الاقتصادي، كانون الاول/٢٠١٢، المشروع ممول من منظمة Inter newws، ص٣١

وتخضع ايرادات صادرات النفط الشهرية لتقلبات حادة، فهبوط الاسعار في اواخر (٢٠٠٨) واوائل (٢٠٠٩) خفض من ايرادات العراق[٢٨] بشكل حاد مما اضطر الحكومة الاتحادية السرعة لتقليص النفقات المقررة ، عادة ما ينتقل تقلب الايرادات النفطية الى الاقتصاد غير النفطي في السياسة المالية، وهو ما يعني ان الادارة السليمة كما هو الحال في العديد من الدول المصدرة للنفط فان سعر النفط **الذي** يحتاجه العراق من اجل مطابقة (عائدات النفط) للأنفاق الحكومي المخطط له (اي سعر التعادل المالي) قد زاد في السنوات الاخيرة ويقترب من اسعار السوق النفطية مما يزيد من هشاشته امام انخفاض اسعار النفط، فيمكن للحكومات ذات الاحتياطات المالية الكبيرة مثل (احتياطات البنك المركزي لدعم العملة الوطنية استخدام هذه الموارد المحتملة للمساعدة في[٢٩] حل عدم التطابق بين الإيرادات والنفقات الحكومية) ولكن قدرة العراق على القيام بذلك محدودة نسبيا" بناء على بيانات عام ٢٠١١ كانت احتياطات البنك المركزي العراقي أقل من عائدات النفط في العام نفسه، ونوضح في الجدولين ادناه (١٠و١١). يُنظر الجدول ادناه (١٠ و١١) يبين فيه **(انتاج وايرادات** [٣٠]. **العراق للسنتين (٢٠١١و٢٠١٢) لكل من نفوط (البصرة و كركوك) مع تحديد معدل السعر وفق الاشهر للسنتين (٢٠١١ و ٢٠١٢) المشارة اليهما في ادناه)**[٣١] .

		نفط البصرة		نفط كركوك		المجموع	
السنة	الشهر	الكمية (مليون/ب)	المبلغ (مليون/ $)	الكمية (مليون/ب	المبلغ (مليون/$)	الكمية (مليون/ ب)	المبلغ (مليون/$	معدل السعر(للبرميل/$
٢٠١١	كانون الثاني	٥٤	٤,٨٨٠	١٣	١,٢٠٢	٦٧	٠٨٢،٦	٧٧٦،٩٠
	شباط	٤٧,٨	٤,٧٠١	١٣,٨	١,٣٦٣	٦١,٦	٦,٠٦٤	٤٤٢،٩٨
	آذار	٥٢,٣	٥,٥٥١	١٤,٦	٦١٦،١	٦٦,٩	٧,١٦٧	١٣،١٠٧
	نيسان	٤٩,٧	٥,٦٣٨	١٤,٥	١,٧٠٤	٦٤,٢	٧,٣٤٢	٣٦١،١١٤
	آيار	٥،٥٣	٧٩٣،٥	١٥,٥	١,٦٧٧	٦٩	٧,٤٧٠	٢٦١،١٠٨
	حزيران	٨،٥١	٤٤٤،٥	٤،١٦	٧٢٩،١	٢،٦٨	١٧٣،٧	١٧٦،١٠٥
	تموز	٥٣	٥,٧٣٩	١٤,٢	١,٥٧٢	٦٧,٢	٧,٣١١	٧٩٥،١٠٨
	آب	٥٣,٦	٥,٦١٤	١٤,٣	١,٥١٠	٦٧,٩	٧,١٢٤	٩١٩،١٠٤
	آيلول	٥٣	٥,٥٢٩	١٠,١	١,٠٩٥	٦٣,١	٦١٩،٦	١٠٤,٨٩٧
	تشرين الاول	٥٠,٦	٥,٣٢٩	١٤,٢	١,٥١٣	٦٤,٨	٦,٧٤٢	١٠٤,٠٤٣
	تشرين الثاني	٥١,٤	٤٩٠،٥	١٢,٧	٣٤٣،١	٦٤,١	٦,٨٣٣	١٠٦,٥٩٩
	كانون الاول	٧،٥٣	٧٢٢،٥	٨،١٢	٣٣٩،١	٥،٦٦	٠٦١،٧	١٨،١٠٦

المصدر : أفاق الطاقة في العراق، ص١٩

جدول رقم (١١)

		نفط البصرة		نفط كركوك		المجموع	
السنة	الشهر	الكمية (مليون/ب)	المبلغ (مليون/ $)	الكمية (مليون/ب)	المبلغ (مليون/$)	الكمية (مليون/ ب)	المبلغ (مليون/$	معدل السعر(للبرميل/$
٢٠١٢	كانون الثاني	٥٣,١	٥,٨١٣	١٢,٢	١,٣١٠	٦٥,٣	٧,١٢٣	١٠٩,٠٨١
	شباط	٤٧,٥	٥,١٤٨	١٠,٩	١,٢٤٧	٥٨,٤	٦,٥٩٥	١٢٢,٩٢٨

آذار	٥٩,٤	٦,٩٩٥	١٢,٤	١,٤٧٧	٧١,٨	٨,٤٧٢	١٧٧,٩٩٤
نيسان	٦٣,٥	٧,٤٤٩	١٤,٨	١,٣٤٦	٧٥,٣	٨,٧٩٥	١٦٦,٧٩٩
آيار	٦٤,٧	٦,٦٤٣	١١,٣	١,١٨٨	٧٦	٧,٨٣١	١٠٣,٠٣٩
حزيران	٥،٦٢	٥,٦١٣	٩,٥	٨٧٤	٧٢	٦,٤٨٧	٩٠,٠٩٧
تموز	٧،٦٨	٥,٦٩١	٣،٩	٨٨٦	٧٨	٦,٥٧٧	٩٧,١٤١
آب	٦٩,٨	٧,٤١٤	٧،٩	١,٠٣١	٥،٧٩	٨,٤٤٥	١٠٦,٢٢٦
آيلول	٦٥,٢	٠٠٦،٧	١٢,٦	١,٣٦٥	٧٧,٨	٨,٣٧١	١٠٧,٥٩٦
تشرين الاول	٦٧,٣	٧,١٠٣	١٤	١,٤٧٥	٨١,٣	٨,٥٧٨	١٠٥,٥١
تشرين الثاني	٦٥,٨	٦,٨٦٦	١٢,٨	١,٣٣٤	٧٨,٦	٨,٢٠٠	١٠٤,٣٢٦
كانون الاول	٧،٦٢	٦,٤٩٥	١٠,١	١,٠٥٦	٧٢,٨	٧,٥٥١	١٠٣,٧٢٣

المصدر : أفاق الطاقة في العراق، ص٣٣

يُنظر الجداول (١٢و١٣و١٤) ادناه والتي تبين

(أهم المؤشرات الاقتصادية المختارة للمدة من (٢٠١٠ – ٢٠١٨) لكل من (انتاج النفط و صادرات النفط و اسعار تصدير النفط العراقي و الايرادات النفطية الحكومية)

جدول (١٢)

	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨
	فعلي	فعلي	مبدئي	متوقع	متوقع	متوقع	متوقع	متوقع	متوقع
انتاج النفط (مليون/ ب/ ي	٣٨،٢	٦٥،٢	٩٥،٢	٣٣،٣	٧٤،٣	١٥،٤	٦٦،٤	١٦،٥	٧٠،٥
صادرات النفط(مليون/ب/ ي	٩١،١	١٧،٢	٤٢،٢	٧٠،٢	٠٥،٣	٤٥،٣	٨٥،٣	٣٠،٤	٧٥،٤
أسعار تصدير النفط العراقي(دولار / ب	٢،٧٤	٥،١٠٣	٧،١٠٦	٦،١٠٢	٦،٩٧	٣،٩٣	٤،٩٠	٧،٨٨	٥،٨٧
الايرادات النفطية الحكومية	٠،٤٠	٠،٤٦	٦،٤٤	٤،٤٤	٦،٤٣	٤،٤٣	٥،٤٢	٢،٤٢	٧،٤١

المصدر : صندوق النقد الدولي، ٣٠/ ابريل / ٢٠١٣، العراق، تقرير الخبراء حول مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠١٣ جدول رقم (٤و٥و٦) ، ص٣٢ ٠

جدول (١٣)

	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨
	فعلي	فعلي	مبدئي	متوقع	متوقع	متوقع	متوقع	متوقع	متوقع
ايرادات تصدير النفط الخام	٩،٥٩	٤،٩٣	٤،١٠٩	٩،١١٧	٧،١٢٦	٠،١٣٧	٠،١٤٨	٣،١٦٢	٩،١٧٦
متوسط سعر تصدير النفط العراقي (دولار / ب	٢،٧٤	٥،١٠٣	٧،١٠٦	٦،١٠٢	٦،٩٧	٣،٩٣	٤،٩٠	٧،٨٨	٥،٨٧
صادرات النفط الخام	٨٥،١	٠٤،٢	٢٨،٢	٧٠،٢	٠٥،٣	٤٥،٣	٨٥،٣	٣٠،٤	٧٥،٤

المصدر: السلطات العراقية، وتقديرات وتوقعات خبراء الصندوق.

١) للمدة ٢٠١٠-٢٠١٣، شاملة التحويلات خارج الموازنة للمؤسسات المملوكة للدولة الممولة من مصرف الرافدين.
(٢)٥% من صادرات النفط على النحو المنصوص عليه في قرار مجلس الامن رقم (١٤٨٣) لتمويل تعويضات الحرب لدولة الكويت حتى ٢٠١٥

٢) يشمل القرض الداعم لسياسة التنمية البالغ (٢٥٠) مليون دولار المقدم من البنك الدولي والمدفوعات في اطار اتفاق الاستعداد الانتمائي المبرم مع الصندوق والذي يغطي الفترة (٢٠١٠ – ٢٠١١) .

العراق : الحسابات المالية للحكومة المركزية، ٢٠١٠ – ٢٠١٨ (نسبة من اجمالي الناتج المحلي، ما لم يذكر خلاف ذلك)[٣٢].

جدول (١٤)

	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨
	فعلي	فعلي	مبدئي	متوقع	متوقع	متوقع	متوقع	متوقع	متوقع
ايرادات تصدير النفط الخام	٨،٣٧	٢،٤٤	٢،٤٤	٣،٤٣	٦،٤٢	٤،٤٢	٥،٤١	٣،٤١	٧،٤٠

المصدر : **صندوق النقد الدولي، ٣٠/ ابريل / ٢٠١٣، العراق**، تقرير الخبراء حول مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠١٣، جدول رقم (٤و٥و٦) ، ص ٨ ٠

ثانيا":النفط ومستقبل التنمية الاقتصادية في العراق – مفاهيم ودلالات التنمية

لقد مر مفهوم التنمية بعدة مراحل، ففي عقدي الاربعينيات والخمسينيات كان ينظر **للتنمية:** على انها أرتفاع مستوى دخل الافراد، إذ انها كانت مرادفا" لمفهوم النمو الاقتصادي[٣٣] وكانت في نظر بعض **الاقتصاديين:** عبارة عن عملية يزداد فيها الدخل القومي ومتوسط دخل الفرد فضلا" عن تحقيق معدلات نمو مرتفعة في قطاعات معينة تعبر عن التقدم. وكانت عقد **الستينيات:** تعني مدى قدرة الاقتصاد القومي على تحقيق زيادة سنوية في الناتج القومي، إذ يكون اعلى من معدل زيادة السكان، وبعد ان صاحب ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي وزيادة في عدد الفقراء وارتفاع معدلات البطالة، فقد اعيد تعريف **مفهوم التنمية** في منتصف السبعينيات لتصبح عملية تخفيض او القضاء على الفقر، واعادة وسوء توزيع الدخل وتخفيض البطالة وذلك من الزيادة المستمرة في معدلات النمو الاقتصادي، وقد اصبحت، في مرحلة لاحقة، تعني النهوض الشامل للمجتمع باسره[٣٤]، وذلك إشباع الحاجات الاساسية للفرد فضلا" عن الى تحقيق ذاتيته وشعوره الانساني وتوفير حرية الاختيار، وقد ربط آرثر لويس بين التنمية الاقتصادية وحرية الاختيار، إذ ان فائدة النمو الاقتصادي ليس ان الثروة تزيد سعادة الانسان، بل بما تؤديه هذه الثروة من زيادة في مجال اختيارها الانساني[٣٥]. ان الاقتصاد العراقي منذ اوائل السبعينيات من القرن المنصرم اتصف بارتفاع كبير في الموارد النفطية وانعكس ذلك ايجابيا" على وضع الاقتصاد الوطني بصورة نسبية ومنذ الثمانينيات من القرن الماضي تحددت بنية الاقتصاد العراقي وتبلوره بتزايد اعتماده على قطاع النفط الخام والتوسع غير المستدام لقطاع الخدمات غير المنتجة، واهمال القطاعات المنتجة. الزراعة والصناعة على نحو متواصل، وانهيار الاستثمار الانتاجي في النشاطات الاقتصادية غير العسكرية وبعد عام ٢٠٠٣ تأثرت مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي بالأحداث السياسية والاقتصادية التي مرت على البلاد في هذه المرحلة، فقد ارتفعت نسبة مساهمة قطاع النفط الخام والتعدين من ٥٩٠٩% عام ٢٠٠٣الى ٨٥٠٨% عام ٢٠٠٧، مما يؤشر الى تزايد هيمنة قطاع النفط في الناتج المحلي الاجمالي، وتراجع القطاعين الزراعي والصناعي، إذ لم تتجاوز نسبة مساهمتهما من ٩٠٢% و ٢٠٣% على التوالي في عام ٢٠٠٧. وفي عام ٢٠٠٩ شكلت الصناعات الاستخراجية (نفط وغاز ومعادن) ٧٥٠٦% من انتاج القطاعات الانتاجية و ٤٢% من الناتج المحلي الاجمالي، اما عام ٢٠١١ فقد شكلت ٧٦،٠ % و ٥٢٠٢ % على التوالي. وتشير التقديرات لعام ٢٠١٢، ان حصة القطاع النفطي في الناتج المحلي الاجمالي لهذه السنة سيبلغ ٦٣٠٩% ، بمستويات تتجاوز جهود اعادة الاعمار والبناء لا سيما ان عليها استهداف تقليص الفقر واعادة تشغيل الاقل الاقتصاد مجددا" على الاقل وتنويع الاقتصاد مجددا" وتنويع مصادر الدخل. وقد شهد النمو الاقتصادي تسارعا" من ٥،٩%في عام ٢٠١٠ الى ما يربو على ٨،٤% في عام ٢٠١٢ عندما بلغ متوسط انتاج النفط ثلاثة ملايين /ب/ي، وهو اعلى مستوى تحقق في

الثلاثين عاما" الماضية، وفي عام ٢٠١٣، يتوقع الخبراء ان يزيد النمو الى ٩% مع تزايد انتاج النفط الى نحو ٣،٣ مليون/ب/ي وانتعاش النشاط في القطاعات غير النفطية (الخدمات الحكومية والتجارة والعقارات والاعمار والنقل)[٣٦]. يُنظر الجدول ادناه (١٥) يبين فيه

(تطور نسب مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الاجمالي للعراق بالاسعار الجارية بين ١٩٩٧ – ٢٠٠٣)

السنة	مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الاجمالي للعراق %
١٩٩٧	٧٣٠٥
١٩٩٨	٦٨٠٣
١٩٩٩	٧٧٠٩
٢٠٠٠	٨٣٠١
٢٠٠١	٧٤٠٢
١٠٠٢	٤،٧٠
٢٠٠٣	٦٨٠١

المصدر : وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجية المعلومات، مديرية الحسابات القومية، ٢٠٠٥، صص ١٧– ١٨

رغم تحسن هيكل الاقتصاد العراقي متمثلا" بأرتفاع نسبة مساهمات القطاعات الاقتصادية بالنسبة لقطاع النفط في الناتج المحلي الاجمالي، الا ان نسبة مساهمة النفط لا تقل عن ٥٠%،[٣٧] وانه لا زال يمول الموازنة العامة باكثر من ٩٢% وبقيت تبعية الاقتصاد للنفط شاخصة متمثلة بالارتباط الشديد بين الايرادات النفطية والانفاق العام وقيمة (الناتج المحلي الاجمالي)، وتأثر الاقتصاد بدرجة كبيرة بالازمات المالية للدول الصناعية أذ انعكست الازمة المالية سلبا" في عام ٢٠٠٩ بسبب هبوط اسعار النفط على الاقتصاد العراقي[٣٨] . وهنا تبرز ضرورة تخصيص الموارد للتنمية، وحتى نجاح عملية اعادة البناء في استقرار الاقتصاد الكلي لمرحلة يمكنه فيها استعادة بعض أشكال الانفاق التنموي، وعندها يجب توفير الموارد لغرض التنمية وتحقيق معدلات نمو عالية، على الحكومة ان تعمل على تصفية تركة ثقيلة خلفها النظام السابق، وتتحمل أعباء السياسات الخاطئة ونتائج الحرب الامريكية على الارهاب التي تدور رحاها على ارض العراق منذ اكثر من ثلاث سنوات وهو ما يحتاج لعقود قبل ان يتمكن العراق من اعادة مبادرته الاقتصادية وتبديل مستقبل الاقتصاد المظلم. ان تنويع الاقتصاد وتخفيض اعتماد العراق على النفط ليس ممكنا" من ناحية واقعية في المستقبل القريب الا انه ينبغي ان يكون ذلك احد المبادىء الاساسية في التوجه المستقبلي للحكومة[٣٩].

ثالثا" : أثر صناعة النفط في اقتصاديات العراق :

كما هو معلوم ان **النفط الخام** ويسمى ايضا" **(الزيت الخام)**، عبارة عن سائل كثيف (مزيج من النباتات والهيدروكوربونات الثقيلة)، قابل للاشتعال، **(بني غامق أو بني مخضر)**، يوجد في الطبقة العليا من القشرة الارضية. ويختلف في مظهره وتركيبه ونقاوته بشدة بحسب مكان استخراجه ٠ وهو مصدر من مصادر الطاقة الاولية الهامة طبقا" لاحصائيات الطاقة في العالم، وهو البترول المستخرج من باطن الارض. ويعرف **مفهوم الانتاج النفطي :** يقصد به استخراج النفط من مكمنه وايصاله الى نقطة التسليم سواء كان مستهلك اجنبي او مصفى **والانتاج النفطي :** كما هو معلوم يتضمن العديد من العمليات والانشطة المختلفة والمتداخلة تنجز جميعا" بالطرق الاكثر اقتصادية لتحقيق اكبر مردود ممكن[٤٠]. **الاحتياطي النفطي المؤكد:** فهي كميات مقدرة من الهيدروكربونات تظهر البيانات الهندسية والجيولوجية انها قابلة للاستخراج من مخازن الغاز

الطبيعي والنفط المعروفة على وفق الشروط الاقتصادية وشروط التشغيل الموجودة **الصادرات:** وقد نشأ المصطلح بعد اكتشاف غزو بحر الشمال وهو كمية النفط

المصدر من بلدٍ عبر اراضيه للخارج، **تحقيق اعلى مستوى من الايرادات الحكومية :**تحقيق اعلى مستوى من الايرادات الحكومية وذلك بالاستثمارات المتعلقة بقطاع الطاقة (٤١)٠ نود اختصار الموضوع بنقاط محددة نراها مهمة بحسب تقديرنا كالاتي : **١- تطور ونمو ايرادات النفط الخام العراقي المصدر:**

ان ايرادات النفط تأثر حجمها بعوامل وظروف كثيرة منها (حجم الانتاج، ونضال الشعب العراقي، ومساندة دول الاوبك بغية رفع اسعار النفط، وزيادة بنسبة الريع، والغاء الخصم، والعامل الاخير والمهم هو سيطرة العراق على صناعته النفطية والتحكم في معدلات الانتاج وبالتالي بالايرادات وعدم مشاطرتها مع الشركات النفطية الاحتكارية **يُنظر** الجدول (١٦) الذي يبين فيه،

(الايرادات في تصدير النفط (مليار دولار) للفترة من (٢٠٠٣ – ٢٠٠٦) حسب اشهر السنة)

الاشهر	السنوات			
	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦
كانون / ٢	–	١,٢٦	١,٤٩	١,٨٤
شباط	–	١,١٠	١,٣٤	٢,١٦
اذار	–	١,٦١	١,٩٩	٢,٢٠
نيسان	–	١,٥٠	١,٨٣	٣٠,٢
ايار	–	١,٣٦	١,٥٧	٢,٩٢
حزيران	–	١,٢٨	٢٠,٣	٣٠,٠٣
تموز		١,٤٠	٢,٤٧	٣,٤١
اب		١,٢٤	٢,٤٧	٣,٤٤
ايلول		١,٧٥	٢,٧٤	٢,٧٣
تشرين الاول		١,٩٩	١,٨٩	٢,٤٥
تشرين الثاني		١,٢٥	١,٣٤	٢,١٩
كانون /١		١,٤٤	١,٦٠	٢,٤٦
مجموع الايرادات	حزيران ٢٠٠٣ – ١٠ كانون / ٢ (٢٠٠٧) = ٧٨,٦			

Sourc : he Brooking Institution Op ٠cit , p٠270٠

– وتخطيط الوزارة لانجاز عدد اخر من المصافي في بابل والسليمانية عام ٢٠٠٥ انخفضت الكميات المنتجة في المصافي عن سنة ٢٠٠٤ ويعود هذا الانخفاض الى: انخفاض معدلات تجهيز النفط الخام الى المصافي نتيجة تخريب الانابيب الناقلة كثرة التوقعات بسبب انقطاع الكهرباء او تجهيز غاز الوقود او اسباب امنية وفنية

– تقادم الوحدات العاملة وانتهاء عمرها التشغيلي مع الاهمال المتراكم لاعمال الصيانة ، واعتماد طرق تقنية قديمة يعود بالغالب لثلاثة عقود واكثر ٠

– عدم تنفيذ المشاريع الاستثمارية المهمة المتعلقة باصلاح وتطوير الوحدات المختلفة واضافة وحدات جديدة (١) .

١- ان القفزة الهائلة لايرادات النفط الخام العراقي المصدر هي عام ١٩٧٤. وهو انعكاس واضح للسيطرة على صناعة النفط الوطنية والتحكم في معدلات الانتاج والتصدير والاسعار والايرادات وتوجيهها نحو التقدم الاقتصادي والاجتماعي(٤٢).

٢- ان الاقتصاد العراقي الوحيد الجانب المتمثل في الاعتماد على انتاج وتصدير منتوج واحد :فالنفط ترك أثرا" سيئا" في الميزان التجاري وفي ميزان المدفوعات العراقي، وهذا العجز قد تحول الى فائض عام ١٩٧٤، والاعوام التالية بفضل زيادة ايرادات النفط من ناحية وتنويع الانتاج الوطني من ناحية اخرى.

٣- ان ايرادات النفط تشكل نسبة ٩٥% من مجموع العملات الاجنبية التي يستلمها العراق نتيجة تصديره المنتجات الوطنية يُنظر الجدول ادناه (١٧) الذي يبين فيه

(ميزان المدفوعات، الصادرات ٢٠٠٤ – ٢٠١٠ ان ايرادات النفط مع صادرات النفط (٤٣) الخام ما بين عامي ٢٠٠٦ – ٢٠١٠ بأكثر من (١٧,٥) مليار دولار ولا تصل اقصاها عام ٢٠١٠).

السنوات/التفاصيل	٢٠٠٤/ تقديرات	٢٠٠٥ / العائدات المتوقعة	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨ / ٢٠٠٩ التقديرات المتوقعة	٢٠١٠
الصادرات الاجمالية	١٧,٧٨٢	١٩,٠١٦	٢٧,٢٧٣	٣١,٨٩٢	٣٦,٠٩٤ / ٣٨,١٢٨	٤٠,٦٠٠
	١٧,٣٢٩	١٨,٤١٠	٢٦,٦٠٩	٣١,١٩٤	٣٥,٣٥٩ / ٣٧,٤٩٨	٣٩,٩٨٩
النفط الخام	٩٥٢	٦,٦	٦٦٥	٦٩٨	٧٣٥ / ٦٢٧	٦٦٢
الصادرات الاخرى كنسبة من النفط في المئة	٩٧	٩٧	٩٧	٩٨	٩٨ / ٩٨	٩٨

Source : The Brooking Institution ; Iraq Indes : Tracking Variables Of Reconstruction and Security in past

٤- ان الاقتصاد العراقي الوحيد الجانب المتمثل في الاعتماد على انتاج وتصدير منتوج واحد :فالنفط ترك أثرا" سيئا" في الميزان التجاري وفي ميزان المدفوعات العراقي، وهذا العجز قد تحول الى فائض عام ١٩٧٤، والاعوام التالية بفضل زيادة ايرادات النفط من ناحية وتنويع الانتاج الوطني من ناحية اخرى.

ونلاحظ ان ايرادات الحكومة من النفط قد اخذت بالتزايد بالرغم من بعض الانخفاضات التي حصلت نتيجة لظروف معينة وهكذا اصبحت عوائد النفط نتيجة لظروف معينة ٠ تشكل جزءا" هاما" من الدخل القومي بالنسبة الى مكوناته.

رابعا" : العوائد المالية النفطية، تذبذبها واستثمارها للقطاعات الاقتصادية:

العوائد النفطية : هي الايرادات المالية التي تحصل عليها الاقطارالمنتجة والمصدرة للنفط والغاز، وان حجم العوائد النفطية يتناسب طرديا" مع ارتفاع اسعار النفط ودرجة السيطرة الوطنية ومستوى الانتاج فباجتماع الامور اعلاه تزداد العوائد النفطية، كان الانتاج العراقي النفطي مستثمرا" من طرف شركات اجنبية عمدت قبل سنة التأميم ١٩٧٢ الى معاقبة العراق بالحد من انتاجه، والتقليل من حصته في الاسواق ٠ وقد سن قانون **(الاستثمار المباشر)** وصدر سنة ١٩٦١، وبموجبه انتزعت الامتيازات وحق التنقيب من شركات النفط وحصرته في مناطق عملها واصبح حق الاستثمار بيد الدولة، وفي سنة ١٩٩٠ وصل الانتاج الى ٣،٥ ملايين /ب/ي، وقد انخفض الانتاج بعد اجتياح العراق للكويت، وظل يتراجع الى ان اقرت الامم المتحدة في ابريل/نيسان ١٩٩٥ قرارها رقم (٩٨٦) المعروف ببرنامج النفط مقابل الغذاء فارتفع الانتاج سنة ١٩٩٦ الى ٧٤٠ الف ب/ي، وظلت وتيرته في صعود حيث وصلت الى نحو ثلاثة ملايين /ب/ي سنة ٢٠٠٠ وفي سنة ٢٠٠٣ هبط انتاج النفط العراقي كثيرا"، ثم عاد ليرتفع من جديد ووصل سنة ٢٠٠٤ الى حدود ٢،٣ مليون /ب/ي ٠وتعاني صناعة النفط العراقية منذ عام ١٩٨٠ من غياب عمليات الصيانة، حيث توجد منشأت ومعدات يزيد عمرها على عشرين عاما"[٤٤]. وقد اثرت في العوائد النفطية المتحققة من تصدير النفط العراقي مجموعتان من العوامل الاتية :

١- **العوامل المباشرة :** وتشمل الاتي :

أ- التضخم العالمي الذي يؤثر على العوائد النفطية، **والتضخم :** يقصد به الارتفاع في اسعار السلع والخدمات مرافقا" له انخفاض في القدرة الشرائية للنقود . والسبب الرئيسى هو رفع اسعار السلع الصناعية والخدمات من قبل الدول الصناعية بشكل واضح ..

ب- <u>التقلب في سعر الصرف للعملات العالمية</u> : والمقصود بها هو التبدل الذي يطرأ على سعر التعادل للعملات تجاه بعضها بعضا" فيؤدي ذلك الى انخفاض امكانية الاموال العربية المودعة بالعملة المنخفض سعرها تجاه العملات الاخرى ٠ وبما ان أسعار النفط تقوم بالدولار فبذلك انخفضت القدرة الاصلية للعوائد النفطية المودعة بالدولار تجاه العملات الاخرى فهذا يؤدي الى خسارة في العوائد للأرصدة المودعة بالدولار.

٢- **العوامل غير المباشرة :** وتشمل الاتي :

أ- **<u>العوائد النفطية ورد فعل توديعها في الخارج</u> :** ان العوائد المالية النفطية المودعة في الخارج تتحول الى سلاح وكان يوجه ضد الامة العربية والعراق من ضمنها عن طريق منح القروض من الاموال العربية الى الكيان الصهيوني من قبل بنوك الاقطار الرأسمالية، بمعنى انها ستقل قيمة العوائد النفطية .

ب- **<u>الانتاج وحجم الاحتياطي النفطي</u> :** يلعب دورا" فعالا" في تحديد مقدار العوائد النفطية في المستقبل ويعدُّ العراق من المناطق الغنية بثروته النفطية في العالم. فأن حجم الاحتياطي الكبير مع ضخامة الانتاج ورفع الاسعار النفطية يؤدي الى زيادة العوائد المالية النفطية

ت- السيطرة على الصناعة النفطية .

ث- **<u>التوجه نحو الصناعة النفطية</u> :** ويعني دخول النفط الصناعة التقريرية والبتروكيمياوية وتصنيع الغاز وينعكس هذا على اسعار النفط، لان سعر البرميل الواحد من النفط المكرر والمصنع بتروكيمياويات" أضعاف سعر النفط.

ج- **<u>أسعار الفائدة</u>،** هذه تلعب دورا" كبيرا" في تأثيرها على حجم هذه الموارد النفطية وتتغير أسعار الفائدة من وقت لأخر ومن بلد لأخر[٤٥].

<u>ثانيا"</u> :الاستثمار الحكومي وفرص الاستثمار الاجنبي المباشر في الاقتصاد العراقي

١- الاستثمار الحكومي :

لم يكن امام العراق خيار آخر اذا ما اراد تنمية جميع قطاعاته (الانتاجية والخدمية) سوى اللجوء الى الاستثمارات الاجنبية، لتآمين الحد الادنى من الموارد اللازمة، لاعادة البناء، اذ يعد الاستثمار الحكومي الممول الرئيسى بالعائد النفطي المتحكم الاساس في حجم واتجاهات اجمالي المؤشرات الاقتصادية. ولان العائد النفطي يعدُ متغيرا" خارجيا" ليس للسلطة الاقتصادية المحلية سيطرة عليها بل تتقرر وفق تغيرات السوق الدولية، فأن السمة الجوهرية للاستثمار الحكومي التذبذب الواضح في حجومه بأتسامه مع تغيرات أسعار النفط لا سيَّما بعد عام **٢٠٠٣** عندما تخلت عن أسلوب التمويل بالتضخم الذي أتسم به عقد التسعينيات ٠ يُنظر الجدولين (١٨و١٩). يبين الاتجاه التصاعدي لكلا المؤشرين الناتج المحلي الاجمالي، يساهم القطاع النفطي باكثر من ٦٥% والتخصيصات السنوية في المدة **٢٠٠٥-٢٠٠٨**، إذ ازداد الناتج المحلي من (٦٤،٠٠٠) مليار دينار بالاسعار الجارية الى (**١٥٣،٩٧**) مليار دينار وبمعدل نمو سنوي مركب قدره **٥٥%**، وضمن المدة ذاتها ارتفعت التخصيصات السنوية للمناهج الاستثمارية الحكومية من (**٣١٣١،٥**) مليار دينار الى (**٣٠٤٨٨**) مليار دينار ومعدل نمو بلغ **٦٩،٧%** وهو اكبر من النمو في الناتج المحلي، وهو مؤشر ايجابي يدل على تخصيص نسبة اكبر من الناتج لاغراض اقامة وتطوير الطاقات الانتاجية الامر الذي يفترض ان ينعكس ايجابيا" على مستوى أداء الاقتصاد، الا ان متابعة الاهمية النسبية للتخصيصات السنوية، من الناتج المحلي الاجمالي تشير الى اقتراب التخصص حوالي (**٠٨،١%**) تقريبا" فينبغي زيادة هذه النسبة لا سيَّما إن الاقتصاد العراقي يواجه في المرحلة الحالية قصورا" شديدا" في المتاح من الطاقات

الانتاجية والبنى الارتكازية فضلا" عن الوضع الاستثماري الذي يعاني أيضا" من مشكلة تنعكس وطأة أثارها على الاداء التنموي وفي انخفاض نسبة التنفيذ من التخصيصات معبرا" عنها بالمصروفات الفعلية. وقد تراوحت نسب التنفيذ في السنوات ٢٠٠٤- ٢٠٠٨ ما بين ٤٩٠٥% الى ٦٧٠٦% جدول (١٨) يبين فيه

(الناتج المحلي الاجمالي والتخصيصات والاهمية النسبية لتلك التخصيصات (٢٠٠٥- ٢٠٠٨)

السنة	التخصيصات	المصروفات الفعلية (مليون دينار)	نسبة التنفيذ
٢٠٠٥	٦٤٠٠٠	٣١٣١٠٥	٩٠٥
٢٠٠٦	٩٥٥٨٨	١٢١٧٧٠٦	١٢٠٧
٢٠٠٧	١١١٥٣٠٠٨	١٢٧٢٣٠٧	١١٠٥
٢٠٠٨	١٥٣٩٧١٤٠٢	٣٠٤٨٨	١٩٠٨

المصدر: وزارة التخطيط، دائرة الاستثمار الخكومي، الكراس الاحصائي للموازنة الاستثمارية، اذار/٢٠٠٩، ص٨ ٠

جدول (١٩) يبين فيه اجمالي تخصيصات الموازنة الاستثمارية والمبالغ المصروفة للمدة من (٢٠٠٤- ٢٠٠٨)

٦	التخصيصات	المصروفات الفعلية (مليون دينار)	نسبة التنفيذ
٢٠٠٤	٥٧٥٢٠٢	٣٠١٤٠٧	٤،٥٢
٢٠٠٥	٥،٦١٣١	٤٥٧٢	٢،٧٤
٢٠٠٦	٦،١٢١١٧٧	٦٠٢٧٠٦	٤٩٠٥
٢٠٠٧	١٢٧٢٣٠٧	٤،٧٦٥٥	٢،٤٠
٢٠٠٨	٣٠٤٨٨	٧،٢٠٣٩٦	٦،٦٧

المصدر: وزارة التخطيط، دائرة الاستثمار الخكومي، الكراس الاحصائي للموازنة الاستثمارية،اذار / ٢٠٠٩، ص١٠ ٠

ومن التوقعات أن تصل الاستثمارات التراكمية لقطاع النفط والغاز في الاعوام ٢٠١٢ – ٢٠٣٥ الى ما يقارب (٤٠٠) مليار دولار بسعر دولار عام ٢٠١١، ومن المتوقع أن يرتفع الى ما يقرب من (٦٠٠) مليار دولار، ان مزيج السرعة التي يزداد بها الانتاج حتى عام ٢٠٢٠ والانفاق المتزايد المطلوب لتحديث البنية التحتية والمصافي، يعني توزيع متطلبات الاستثمار على نحو غير متساوٍ على مدار مدة التوقعات، تأتي الذروة في السنوات ما بين عامي ٢٠١٠و٢٠١٥، عندما يكون المستوى المطلوب لمتوسط الاستثمار السنوي في قطاع النفط والغاز اكثر من ٢٠ مليار دولار، اذ يصل المستوى السنوي للإنفاق المطلوب بين عامي ٢٠١٥ و ٢٠٢٠اكثر من ٣٠ مليار دولار ٠تمثل هذه المستويات من الاستثمار نقلة كبيرة عن انفاق النفط والغاز في عام ٢٠١١ والذي كان مقدرا" بمبلغ ٧ مليارات دولار[٤٦].

٢- اما **<u>الاستثمار الاجنبي المباشر</u>** :

شهد الاقتصاد العالمي في اواخر القرن العشرين تزايد الاهتمام بموضوعة الاستثمارات الاجنبية لأنها تعد الظاهرة الاكثر قوة وفاعلية في العلاقات الاقتصادية الدولية سيما الاستثمارات الاجنبية المباشرة متمثلة بالشركات متعدية الجنسية اذ اصبح لها دور فاعل في التحولات الاقتصادية الدولية سواء من الناحية المالية التمويلية او التسويقية او التكنولوجية وحتى الاعلامية ٠ ان العراق كما هو معلوم بحاجة الى اعادة بناء البنى التحتية واعمار ما دمرته الحروب، وانعاش القطاعات الانتاجية (كالصناعة والزراعة والخدمات) فضلا" عن تقادم كثير من المشاريع الصناعية، والتي تحتاج الى اعادة بناء وتحديث، وفي الوقت نفسه يعاني الاقتصاد العراقي من فجوة كبيرة بين الايرادات والمصروفات، وعدم كفاية الادخارات لسد الفجوة بين الاستثمارات المطلوبة، ولم يكن امام العراق خيار آخر اذا ما اراد تنمية جميع قطاعاته (الانتاجية والخدمية) سوى اللجوء الى الاستثمارات الاجنبية، لتأمين الحد الادنى من الموارد اللازمة، لإعادة البناء وتكمن أهمية دوره كونه أحد أهم مصادر التمويل الخارجي لعملية التنمية واعادة أعمار العراق وحل بعض المشاكل القطاعية للاقتصاد

العراقي ويرتبط هذا الدور بإمكانية دخول الشركات الاجنبية بإمكاناتها المالية الضخمة وقدرتها على استقدام التكنولوجية المتطورة وفتح فرص العمل وادخال الاساليب الحديثة في الادارة والعمل بضوء تقاليد العصر الجديدة وتدريب الملاكات الوطنية اداريا" وفنيا" ان إشكالية تمويل التنمية واعادة بناء ما دمرته الحروب من البنى التحتية والحصار على العراق وردم فجوة التخلف وهي اشكالية حقيقية برزت نتيجة لانخفاض الدخل الحقيقي وقلة المدخرات طوال المدة الماضية مما ادى الى قلة الاستثمارات المحلية وعزوف المستثمر الاجنبي عن الدخول الى البلاد نتيجة قلة الامن والامان ومن المعروف ان رأس المال يتصف بالجبن وبالتالي احجام البنوك الدولية عن الاقراض فضلا" عن ضخامة المديونية الخارجية للعراق وما يتبعها من خدمة الدين والتعويضات فضلا" عن الى ان معظم تخصيصات الموازنات السنوية العراقية تذهب بنسبة ٦٠% كمصروفات تشغيلية مقابل ٣٠% تخصيصات استثمارية وهي نسبة لا تفي بأعباء ضخمة وبناء بلد ظروفه معروفة كالعراق، ولذا فان دراسة معوقات الاستثمار الاجنبي ومعرقلاته دراسة تحليلية بعمق يشخص عمق المشكلة[٤٧].

المبحث الرابع

وسائل وسبل النهوض بواقع القطاع النفطي ودوره في عملية التنمية

نبذة عن القطاع النفطي في العراق :

يرتبط الاقتصاد العام للعراق ارتباطا" وثيقا" بأداء قطاع الطاقة ، وقد عانى كل منهما على مدار اربعين عاما" منصرما" من الحروب المتقطعة الدولية وبالرغم من امتلاك العراق اليوم لاحد اكبر احتياطيات النفط والغاز على مستوى العالم، فانه يعاني من تدهور البيئة التحتية اللازمة للاستفادة من تلك المصادر، وان الصناعات القائمة على تلك المصادر تكاد تكون معدومة، هذا فضلا" عن العجز المزمن في تلبية الطلب المحلي على الطاقة الكهربائية في العراق.

<u>أولا"</u> : الوسائل والسبل للنهوض بواقع القطاع النفطي :

١- **<u>التنوع الاقتصادي</u>** : تتطلب تحديد مدى حساسية اقتصاد العراق تجاه أسعار النفط في الاسواق العالمية ومستويات انتاجه، والتراجع في الاقتصاد الوطني الذي تسببه هيمنة مصدر واحد للثروة وضع خطة لتطوير قطاع الطاقة من شانها تشجيع التنويع والتوازن الاقتصادي على مدي الطويل، وزيادة حصة الناتج المحلي غير النفطي الذي يتضمن قطاعات الطاقة غير النفطية والقطاعات الاخرى .

٢- **<u>تحقيق أعلى مستوى من الايرادات الحكومية</u>** : هو تحقيق اعلى مستوى من الايرادات الحكومية عن طريق الاستثمارات المتعلقة بقطاع الطاقة.

٣- **<u>على الحكومة العراقية اتخاذ خطوات رئيسة لرفع انتاجها المستقبلي من النفط</u>** : واهم تلك الخطوات منح عدد من كبرى شركات النفط العالمية (عقود الخدمات التقنية) من أجل تطوير (١٢) حقلا" من حقول النفط الضخمة والعمل على زيادة انتاجها وبطبيعة الحال تعد توقعات الانتاج المستقبلي لتلك الحقول امرا" غير محسوم، فهناك (٣) حالات لانتاج النفط.

أ- حوالي (١٣) مليون / ب / ي بحلول ٢٠١٧ يتبعه انخفاض سريع بعد سنة ٢٠٢٣ .

ب- حوالي (٩) مليون / ب / ي بحلول ٢٠٢٠.

ت- حوالي (٦) مليون / ب / ي بحلول ٢٠٣٥.

٤- **متابعة وتسهيل تنفيذ خطة تطوير عمليات النفط الاستخراجية** : لا سيَّما في الحقول الخمس الرئيسة (حقل غرب القرنة / ١و٢ وحقل الرميلة، وحقل الزبير وحقل مجنون) والتي تشكل ٧٥% من الانتاج الاضافي.

٥- **تسريع انشاء محطة حقن مياه البحر (CSSF)** : مع امكانية توسيع نطاق هذا المشروع او تحديد خطط بديلة سعيا" لتغطية حقول اضافية، والعمل على ضمان معالجة المياه ابار النفط بشكل سليم واتاحتها لاعادة حقنها.

٦- التأكد من انشاء البنية التحتية لتفريغ حقول النفط بدءا" من فوهات الابار وحتى خطوط الانابيب الرئيسية في الوقت المحدد وبالتوافق مع استراتيجية العراق لفصل النفط الخام[٤٨].

٧- **توسيع منظومة تفريغ النفط الخام في شمال العراق** : إذ تصل قدرة التفريغ الى (٣,٧٥) مليون / ب/ ي بحلول عام ٢٠١٧، فضلا" عن اعادة تأهيل خط الانابيب الممتد الى تركيا وتوسيعه ليتمكن من نقل (١,٦) مليون/ب/ ي فضلا" عن اعادة تأهيل خط الانابيب الممتد عبر خط موالي يمر في سوريا قدرته (١,٢٥) مليون/ب/ي. وتماشيا" مع هذا يجب النظر ايضا" في مسألة انشاء خط انابيب مرورا" بالأردن حتى العقبة في البحر الاحمر وذلك لتحقيق المزيد من التنوع في مسارات نقل الخام لا سيَّما اذا لم يُنفذ خط انابيب سوريا وفي اطار منظومة تفريغ النفط الخام في شمال العراق سيجري العمل على اعادة تأهيل خط انابيب اخر يقع بين محطتي ضخ (K3, ITI) لينقل (٠.٧) مليون / ب/ ي مما يعطي قدرا" اكبر من المرونة يسمح بضخ كميات كبيرة من النفط الى البحر الابيض المتوسط عبر الاراضي السورية او التركية

٨- **إن اعادة تأهيل الخط الاستراتيجي الرابط بين الشمال والجنوب وزيادة القدرة التصديرية على طرفي الخط** : سيعملان معا" على منح العراق فرصا" جديدة للاختيار بين الاسواق والمسارات التصديرية المختلفة. ويتجنب العراق الافراط في الاعتماد على سوق اقليمية واحدة فأن الاستراتيجية توصي بإنشاء منظومة تسمح للعراق بتخصيص الجزء الاكبر من نفطه الخام للأسواق الاسيوية مع المرونة في تمرير ما يصل الى نصف انتاجه مرورا" بالحدود الشمالية حتى البحر المتوسط والبحر الاحمر كبديل عن مضيق هرمز[٤٩].

ثانيا": الوضع الراهن للظروف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية : يؤثر تطور قطاع الطاقة_العراقي لزوما" على النطاق الاوسع للاقتصاد والبيئة والمجتمع في البلاد. وتصنف هذه الظروف الاجتماعية والاقتصادية الراهنة في العراق ضمن المجالات الاتية:

١- **الناتج المحلي الاجمالي وتنويع الاقتصاد** : بلغ الناتج المحلي الاجمالي للعراق في عام ٢٠١٠ حوالي (١,٤٥) $ امريكي*. فيما بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (٤٩٠٠) $ هذا الرقم يضع العراق في مرتبة متوسطة بين مجموعة دول الربح الاحصائي الثالث من حبث الناتج المحلي. ويمثل هذا عما كان عليه في عام ١٩٧٩ بنسبة تبلغ ما يقرب من (٦٠%) وهو انعكاس صارخ للخسارة الاقتصادية التي عانى منها العراق في الـــ (٤٠) عاما" من الحروب والعقوبات الدولية. عقب عام ٢٠٠٣ شهد العراق سبعة اعوام من النمو الاقتصادي المتغير، بمعدل سنوي بلغ (٥٠٣) تقريبا" ومع ذلك لم يصل الناتج المحلي الاجمالي الى المستوى الذي كان عليه في عام ٢٠٠١ قبل الحرب الا في عام ٢٠٠٩.

٢- **التوظيف** : من عام ٢٠٠٤ الى عام ٢٠١٠، نما معدل التوظيف بنسبة (٥%) تقريبا" مما يعكس نمو معدل التوظيف في الحكومة بنسبة (١٨%)، وفي القطاع الخاص بنسبة تقل عن (٢%) سنويا" ونتيجة لذلك يرتفع معدل التوظيف الحكومي في المدة من (١٦%) الى (٣١%) من مجموع العمالة، واليوم بلغ معدل نمو التوظيف الحكومي مع سعي العراق للحد من استنزاف القطاع العام للموارد الاقتصادية سوف تحول هذه السياسة معظم عبء النمو المستقبلي لمعدل التوظيف الى القطاع الخاص، وهو الامر الذي لايزال محجما" بشدة بسبب نقص الموارد لا سيَّما في قطاع الكهرباء (٣٠). وقد انخفض معدل البطالة الرسمي

من حوالي (٢٥%) في عام ٢٠٠٤ الى (١٥%) اليوم (*). ومع ذلك يبلغ معدل البطالة ما يقرب من (٣٠%) بين السكان ممن تتراوح اعمارهم بين (١٥و٢٤) عاما" واذا لم يرتفع معدل نمو فرص العمل، فان هذه الفئة الديموغرافية سوف تؤدي الى تصاعد المصاعب الاجتماعية وسخط السكن .

٣- مستوى المعيشة ومؤشر التنمية البشرية :

يتبوأ العراق المرتبة (١٠٥) بين دول العالم ووفقا" لمؤشر الامم المتحدة للتنمية البشرية، وهي مرتبة اعلى من تصنيفه في الناتج المحلي الاجمالي للفرد، ويقوم مؤشر التنمية البشرية بحصر ثلاثة أبعاد للتنمية : (العمر المتوقع عند الولادة ومستوى التعليم ومستوى المعيشة) ويبلغ متوسط العمر المتوقع للمواطن العراقي (٦٨،٥) عام، وهم المعدل الاقل من مثيله في الدول المجاورة (٧٤،٦ في سوريا، ٧٣,٣ في المملكة العربية السعودية، ٧٣،١ في الاردن و ٧١,١ في ايران) وبالرغم تفوق العراق في مؤشر التعليم عن سوريا الا انه يقل عن كل من ايران والاردن والمملكة العربية السعودية. ويعيش نحو ٤٠% من سكان العراق بالقرب من خط الفقر او يتجاوزه. ومن المتوقع ان تتحسن كل من هذه التصنيفات تماشيا" م ع زيادة الثروة الوطنية في العراق، واستثمار الموارد البشرية في مجال الخدمات والتنويع الاقتصادي. يلعب قطاع الطاقة دورا" حاسما" في تحقيق هذا التحسن، فمع نمو ايرادات النفط سيكون لدي العراق الموارد اللازمة لدعم جهود اعادة الاعمار في القطاعات الاقتصادية الاخرى. وعلى وجه الخصوص سيحفز الاستثمار في البيئة التحتية لقطاعي الغاز والكهرباء من معدل النمو في القطاعات الاقتصادية الاخرى، ولا سيما قطاع الصناعة والمؤسسات التجارية الخاصة. وبمقدور ايضا" المساهمة الفورية في الرفاهية المادية للشعب العراقي وذلك بتوفير طاقة كهربائية يمكن الاعتماد عليها. ومع النمو الي شهده القطاع الخاص، فقد تتحسن معدلات الدخل والاستقرار الاجتماعي، ويزيد الاستثمار الاجنبي، وتنشأ فرصة قوية من النمو الاقتصادي المستدام.

٤- **التدفق النقدي :** يحتاج العراق الى ترتيب خطط التطوير الخاصة به قدر الامكان لاستحداث موارد التمويل الذاتي. وسوف تتطلب ديون العراق الحالية وقدرته المحدودة على الاقتراض لتحقيق التوازن الدقيق بين نفقاته الاستثمارية وتدفقاته النقدية وذلك لخفض العجز المالي على المدى القصير.وستحدد الحاجة اولويات التنمية التي يجب تسريع وتيرتها، وتلك التي يجب تأجيلها (٥٠)....

الخاتمة

بينا من بحثنا المتواضع هذا أثر الايرادات النفطية في التنمية الاقتصادية في العراق تصور شمولي عن واقع القطاع النفطي في العراق فضلا" عن توضيح بعض المؤشرات الاقتصادية التنموية وكذلك وسائل وسبل النهوض بواقع القطاع النفطي فضلا" عن جولات العقود والتراخيص البترولية لذا خرجنا بمجموعة ما توصلنا اليه من (استنتاجات وتوصيات) نذكر المهم منها ما يتعلق ببحثنا وكالاتي:-

الاستنتاجات

١- يعد قطاع النفط المصدر الرئيس لتوريد العملة الصعبة التي يحتاجها العراق في مخطط التنمية ولتغطية حاجاته من السلع المستوردة وحاجة القطاعات السلعية من المواد الاولية وبقية المستلزمات لإدامة الانتاج الوطني .

٢- ان زيادة ضخ النفط العراقي للخارج يؤدي الى زيادة ايراداته من العملة الصعبة وهذا يؤدي بدوره الى تحقيق نمو مضطرد في عملية التنمية الاقتصادية الشاملة ٠

٣- ظهرت امكانيات العراق الكبيرة بمواجهة الصعوبات والمشكلات التي تعرض لها طيلة زمن الحروب الاربعة المنصرمة.

٤- – يرتبط اقتصاد العراق ارتباطا" وثيقا" باداء قطاع الطاقة، وقد عانى كل منهما على مدار اربعين عاما" منصرما" من الحروب المتقطعة والعقوبات الدولية، وبالرغم من امتلاك العراق اليوم لاحد اكبر احتياطيات النفط والغاز على مستوى العالم، فانه يعاني من تدهور البنية التحتية اللازمة للاستفادة من تلك المصادر، أمَّا الصناعات القائمة على تلك المصادر تكاد تكون معدومة، فضلا" عن العجز المزمن في تلبية الطلب المحلي على الطاقة الكهربائية .

٥ – النهوض بواقع القطاع النفطي ودوره في عملية التنمية الاقتصادية كمردود إيجابي على القطاعات (الاقتصادية، والصناعية، والزراعة) فضلا" عن النواحي الاجتماعية – كالصحة، والتعليم.. الخ

التوصيات

١- تطوير قطاع الطاقة بصورة مترابطة ومتماسكة ومستدامة وصديقة للبيئة لتلبية احتياجات الطاقة المحلية، وتبني نمو اقتصادي وطني متعدد الجوانب لتحسين مستوى معيشة المواطنين العراقيين وخلق فرص عمل جديدة، ولوضع العراق في موقع لا وضع العراق في موقع لاعب رئيسي في اسواق الطاقة الاقليمية والعالمية.

٢- على وزارة النفط تقوم بأنشاء فريق عمل لتطوير الموارد النفطية، فضلا" عن لجنة موحدة للإصلاح المؤسسي تغطي كلا" من النفط والغاز .

٣- تحسين مستوى معيشة المواطنين، مع خروج العراق من عقود من الحروب والازمات المتعاقبة، سيحتاج الى الاستثمار بكثافة في البنية التحتية، والتعليم، والصناعة، والصحة، ويجب ان يعمل قطاع الطاقة ليس فقط على توفير الموارد المالية اللازمة لهذا الاستثمار ، ولكن ايضا" الكهرباء والوقود والمواد الاولية المغذية اللازمة للحفاظ على النشاط الاقتصادي وتحسين مستوى الرفاهية الشخصية للعراقيين كافة ٠

٤- بوسع العراق تنمية قطاع الصناعة التحويلية، الزراعة، الخدمات خلال فترة قصيرة نسبيا" لكن معوقات التنمية الحالية كبيرة منها: الفساد المالي والاداري المتفشي في معظم مفاصل الاقتصاد، غياب سياسة اقتصادية واضحة ورصينة، فضلا" عن حالة عدم الاستقرار الامني والسياسي الذي يعيشه البلد.

٥- لم يستطيع العراق ان يقلل من اعتماده على النفط، اقتصاد العراق اذن وحيد الجانب احادي القطب يعتمد اعتمادا" كليا" على قطاعه النفطي.

الهوامش

١- – العراق اليوم ، الطاقة والاقتصاد ، أفاق الطاقة في العراق ، Iraq Energy out Look تقرير خاص ضمن توقعات الطاقة في العالم، الفصل الاول، ص , WWW , World encrg you Look, org Iraq

٢- المهندس، السباهي، مضر منعم و أشراف الخبير النفطي العكيلي، د. ثامر حميد، دليل صناعة النفط واثرها الاقتصادي في العراق، المعهد العراقي للاصلاح الاقتصادي، كانون الاول/٢٠١٢، المشروع ممول من منظمة Inter newws، ص٣.

٣- أستعاض الخبراء عن سلسلة بيانات اجمالي الناتج المحلي في العراق التي قام الخبراء بتقديرها سابقا" والمستخدمة منذ ٢٠٠٤، ببيانات الجهاز المركزي للاحصاء العراقي، ويزيد اجمالي الناتج المحلي في سلسلة البيانات الجديدة بصورة ملموسة (من ١١٤ مليار دولار الى ١٨٠ مليار دولار لعام ٢٠١٢)

٤- صندوق النقد الدولي/ابريل/٢٠١٣، العراق، تقرير الخبراء حول مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠١٣، ص٥

٥- المهندس مضر منعم السباهي ، واخرون، مصدر سابق ، ص٨.

٦- دليل صناعة النفط واثرها الاقتصادي، مصدر سابق . ص٩

٧- الاستراتيجية الوطنية المتكاملة للطاقة ، ٢٠١٣ – ٢٠٣٠، ص٨ السماك، د. محمد ازهر، زكريا، عبدالحميد، دراسات في اقتصاديات النفط والسياسة النفطية، جامعة الموصل ، ١٩٨٠ ، مصدر سابق ، صص٢٤٣/ ٢٤٤.

٨- وفقا" لتقديرات هيئة المسح الجيولوجي الامريكية (USGS)، تقع ثلاثة أرباع موارد العراق المكتشفة في طبقات العصر الطباشيري والباقي في طبقات العصر الجيولوجي الثالث والى الان ، لم يكتشف العراق الطبقات الاعمق والاقدم للعصر الجوراسي وحقب الحياة العتيقة، والتي يتم التنقيب فيها في دولة الكويت المجاورة . علاوة على ذلك لم يتم التنقيب بعد عن النفط فيما يقرب من ثلث مساحة اليابسة في العراق، ومعظمها في الصحراء الغربية .

٩- دليل صناعة النفط ، مصدر سابق ص٩

١٠- المهندس مضر منعم السباهي، واخرون ، دليل صناعة النفط وأثرها الاقتصادي في العراق، المعهد العراقي للاصلاح الاقتصادي ، كانون الاول/٢٠١٢، المشروع ممول من قبل منظمة Inter newws مصدر سابق ، ص٣٣

١١- جولات لعقود والتراخيص البترولية، الواقع والتحديات ، تقرير الشفافية السادس، أيلول ٢٠١٢، ص١٠.

١٢- جولات العقود والتراخيص البترولية، الواقع والتحديات ، تقرير الشفافية السادس ، أيلول ٢٠١٢ ، مصدر سابق ، ص٢١.

١٣- المهندس مضر منعم السباهي، واخرون، دليل صناعة النفط وأثرها الاقتصادي في العراق، المعهد العراقي للاصلاح الاقتصادي، كانون الاول/٢٠١٢، المشروع ممول من قبل منظمة Inter newws مصدر سابق، مصدر سابق، دليل صناعة النفط، ص ١٠

١٤-جولات العقود والتراخيص البترولية، الواقع والتحديات ، تقرير الشفافية السادس ، أيلول ٢٠١٢، مصدر سابق، ص٣٥.

١٥-جولات العقود والتراخيص البترولية، الواقع والتحديات، تقرير الشفافية السادس، أيلول ٢٠١٢، مصدر سابق، ص٢٣.

١٦- جولات العقود والتراخيص البترولية، الواقع والتحديات، تقرير الشفافية السادس، أيلول ٢٠١٢ ، مصدر سابق ، ص٢٥.

١٧-جولات العقود والتراخيص البترولية، الواقع والتحديات، تقرير الشفافية السادس، أيلول ٢٠١٢، مصدر سابق، ص٤٩.

١٨- جولات العقود والتراخيص البترولية، الواقع والتحديات، تقرير الشفافية السادس، أيلول ٢٠١٢، مصدر سابق ، ص٥١.

19- Juie 21 -First Oil Bid Round : The reatest show on Earth

20- The Resuits" Iraq oilForum s Febrary 200

21- Iraqs First Licensing Round – perqua lific ation Iraq oilporum October 2006

22 - Expansion " ، Raflg Latta Writing for MEEs May 4 ،2009 ،postd **om**

23 - Expansion " ، Raflg Latta Writing for MEEs May 4 ،2009 ،postd On Zawya , com

٢٤- تقويم النفط العراقي ، مصدر سابق ص٥٣

٢٥- ، تقويم النفط العراقي ، مصدر سابق ص ٥٦

٢٦- تقويم النفط ، مصدر سابق ، ص٥٩

٢٧- دليل صناعة النفد ، مصدر سابق ، ص٣٢

٢٨- بلغ مجموع العوائد التي استلمتها الحكومة العراقية كبدل ايجار خلال الفترة المذكورة حوالي (١٢٧٣٠) الف دينار، انظر: د.الباجه جي ، نديم، حقائق وارقام عن النفط العراقي، مطبعة الصاحب، بغداد، ١٩٥٨، ص٩٠٨.

29- Oil in the middle East :Longrigg.H .University press London. Pp. 76-77 . Oxford 1968. (3 rd .ed)

٣٠- العراق اليوم، الطاقة والاقتصاد، افاق الطاقة في العراق، الفصل الاول، مصدر سابق ، ص١٩ .

٣١- دليل صناعة النفط ، مصدر سابق ، ص٣٣ .

٣٢- دليل صناعة النفط ، مصدر سابق ، ص٣٦

33- انظر : c harlesKindleberger , Economic Development , McGraw – HillBook New York , 1958 :

انظر: Baldwin , Economic Development : Theory , History , and Policy,John Wiley and

34- Gerald Meier and Sons , 1967

35 - G. Myrdal , Asian Drama , quoted by G , Meicr , Leadina : انظر Issues in Economic Deveiopment Oxford Univ , press , NewYork (3 rded) : 1976:

٣٦- للمزيد حول تطور هذا المفهوم للتنمية انظر : ابراهيم العيسوي " التنمية : المفهوم والمؤشرات " مذكرات تدريبية غير منشورة ، المعهد العربي للتخطيط بالكويت ١٩٩٤ ١٠-٦ ٠

37- Arther Lewis "Is Eeonomic Growth Desirabie" , in Lewis, The Theory of Economic Growth. Allan & Unwin , London , 1963 : 420.

٣٨- الامم المتحدة ، الوظائف الحكومية تثقل الموازنة العامة في العراق ، معهد التقدم للدراسات الانسانية ، ٢٠٠٩/٢/٢٥ ، وقد ورد عن د٠محمد علي زيني ، الاقتصاد العراقي ، ص٤٦٢ ٠

٣٩ - صندوق النقد الدولي ،٣٠/ابريل /٢٠١٣ ، العراق ، تقرير الخبراء حول مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠١٣ ، ص٨ ٠

٤٠- الزبيدي ، د٠ حسين لطيف ، مستقبل النفط العراقي ، صص٦١ ٦٢

٤١- الجهاز المركزي للاحصاء ، بغداد ، البنك المركزي العراقي ٠

٤٢- عزيز ، طارق ، عمليات الانتاج النفطي ، السلسلة الثقافية النقطية . دار الحرية للطباعة ، ع ، ١٩٨٨٠٣ ، ص٢٣ ٠

٤٣- دليل صناعة النفط ، مصدر سابق ، ص٣٢ ٠

٤٤- الراوي، علي عبد محمد سعيد، رسالة ماجستير في الادارة ، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، غير منشورة ، ١٩٧٨، ص٥ ، الموارد المالية النفطية العربية وامكانيات الاستثمار في الوطن العربي .

٤٥- من بحوث وزارة النفط ،سوق النفط وقضية تخفيض الدولار ، ١٩٧٢ ، ص٢٨١ ٠

46- PDF created With pdffactoryprotrial Version www . pdffactory .com

٤٧- الاستراتيجية الوطنية المتكاملة للطاقة (٢٠١٣-٢٠٣٠)، هيئة المستشارين/ رئاسة مجلس الوزرا، ص١٢

٤٨- الاستراتيجية الوطنية المتكاملة للطاقة (٢٠١٣-٢٠٣٠) ، هيئة المستشارين/رئاسة مجلس الوزراء، ص١٠

٤٩- الاستراتيجية الوطنية المتكاملة للطاقة (٢٠١٣-٢٠٣٠)، هيئة المستشارين/رئاسة مجلس الوزراء، مصدر سابق ، ص١٦

* الناتج المحلي الاجمالي ، يقدر بالدولار الامريكي وتم تعديله على اساس تعادل القوة الشرائية

٥٠- الاستراتيجية الوطنية المتكاملة للطاقة (٢٠١٣-٢٠٣٠) ، هيئة المستشارين / رئاسة مجلس الوزراء ، مصدر سابق ، ص٧١ ص٧٥

* يقدر معدل البطالة في العراق وفقا" لبيانات منظمات المجتمع المدني بحوالي ٥٠% تقريبا"

المصادر

المصادر باللغة العربية

١- الكتب :

- اعداد المهندس، السباهي، مضر منعم و أشراف الخبير النفطي العكيلي، د٠ ثامر حميد، دليل صناعة النفط واثرها الاقتصادي في العراق، المعهد العراقي للاصلاح الاقتصادي، كانون الاول/٢٠١٢، المشروع ممول من منظمة Inter newws، ص٣ ٠
- الاستراتيجية الوطنية المتكاملة للطاقة (٢٠١٣-٢٠٣٠)، هيئة المستشارين/ رئاسة مجلس الوزراء، ص١٠
- الزبيدي، د٠ حسين لطيف، مستقبل النفط العراقي، صص٦١ ٦٢ ٠
- بلغ مجموع العوائد التي استلمتها الحكومة العراقية كبدل ايجار خلال الفترة المذكورة حوالي (١٢٧٣٠) الف دينار، انظر : د٠ الباجه جي، نديم، حقائق وارقام عن النفط العراقي، مطبعة الصاحب، بغداد، ١٩٥٨، ص٩٠٨ ٠
- الامم المتحدة، الوظائف الحكومية تثقل الموازنة العامة في العراق، معهد التقدم للدراسات الانسانية، ٢٠٠٩/٢/٢٥، وقد ورد عن د٠محمد علي زيني، الاقتصاد العراقي، ص٤٦٢

٢- التقارير:

- العراق اليوم، الطاقة والاقتصاد، أفاق الطاقة في العراق، Iraq Energy out Look تقرير خاص ضمن توقعات الطاقة في العالم، الفصل الاول، ص١ , WWW , World encrg you Look, org Iraq
- صندوق النقد الدولي، ٣/ابريل /٢٠١٣، العراق، تقرير الخبراء حول مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠١٣، ص٥
- جولات العقود والتراخيص البترولية، الواقع والتحديات، تقرير الشفافية السادس، أيلول ٢٠١٢، ص١٠.

٣- الدوريات والمجلات والبحوث:

- أستعاض الخبراء عن سلسلة بيانات اجمالي الناتج المحلي في العراق التي قام الخبراء بتقديرها سابقا" والمستخدمة منذ ٢٠٠٤، ببيانات الجهاز المركزي للاحصاء العراقي، ويزيد اجمالي الناتج المحلي في سلسلة البيانات الجديدة بصورة ملموسة (من ١١٤ مليار دولار الى ١٨٠ مليار دولار لعام ٢٠١٢)

-عزيز، طارق، عمليات الانتاج النفطي، السلسلة الثقافية النقطية، دار الحرية للطباعة، ع،١٩٨٨٠٣، ص٢٣.

- من بحوث وزارة النفط،سوق النفط وقضية تخفيض الدولار، ١٩٧٢، ص٢٨١ ٠

٤- الرسائل :

-الراوي، علي عبد محمد سعيد، رسالة ماجستير في الادارة ، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، غير منشورة، ١٩٧٨، ص٥، الموارد المالية النفطية العربية وامكانيات الاستثمار في الوطن العربي.

-ابراهيم العيسوي " التنمية : المفهوم والمؤشرات " مذكرات تدريبية غير منشورة، المعهد العربي للتخطيط بالكويت ١٩٩٤ ١٠-٦ ٠

المصادر باللغة الاجنبية :

-First Oil Bid Round : The reatest show on Earth

- The Resuits" Iraq oilForum s Febrary 200

- Iraqs First Licensing Round – perqua lific ation Iraq oilporum October 2006 .

-Iraq Contract Revisions Clear obstacies To oil Oil in the middle East : Longrigg.H University press London 1968. pp . 76-77Oxford (3 rd .ed)

-CharlesKindleberger , Economic Development , McGraw – HillBook New York , 1958: 3

-Baldwin , Economic Development : Theory , History , and Policy,John Wiley and Sons , 1967 Gerald Meie.

-G. Myrdal , Asian Drama , quoted by G , Meicr , Leadina Issues in Economic -Deveiopment Oxford Univ , press , NewYork (3 rded) : 1976 : 6

-Arther Lewis "Is Eeonomic Growth Desirabie" , in Lewis , The Theory of Economic Growth . Allan & Unwin , London , 1963 : 420 .